



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

الحماية البيئية وفعاليتها في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة عينة من الأكاديميين والمهنيين لولاية الوادي

تحت إشراف الدكتور:

زهواني رضا

إعداد الطلبة:

دبار عمار

ميدة محمد العربي

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أستاذ محاضر(أ)، بجامعة حمه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر(أ)، بجامعة حمه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر(أ)، بجامعة حمه لخضر بالوادي

حميداتو صالح

زهواني رضا

زيدي بشير

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فَلِلَّهِ الْمُلْكُ الْأَمِينُ
إِذَا مَرَّتْ سَائِرُ الْعَالَمِينَ
جَاءَ عِزُّهُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

شكر وعرفان

لله الحمد والمنة الذي هدانا ووفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله واللاة والسلام على أفضل خلق الله محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان وبأصدق معاني التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور زهواني رضا الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف كما نحیی فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة ، فجزاه الله عنا كل الخير

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع من ساعدنا من محافظي حساباته ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبين وأساتذة جامعيين وطلبة الدكتوراه بالكلية كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

عمار * محمد العربي

الإهداء

إلى كل هذا العمل المتواضع

إلى روح والدي الكريمين

إلى أستاذي المحترم السني فني العطاء الأستاذ زهوان في رضا

كما أحضر بالفكر زوجتي التي أعانتني بالعطاء

كما لا أنسى بناتي وأبنائي مروة ، صفاء ، منفي ، أحمد عبيد النور

صالح عبيد الرحمان ، عطاء

وأخفائي رفيف وزينا

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

عمار

الإهداء

إلى والدي الكريمين ، أطال الله فيهما عمرهما.

إلى زوجتي الغالية، وأولادي "إسراء"، "وائل"، "إحسان".

إلى كل الإخوة والأخوات، الأهل والأقارب.

وإلى كل زملاء والأصدقاء من قريب أو بعيد.

إلى كل أفراد الأسرة الجامعية، وأخص بالذكر جامعة حمة الحضر بالوادي .

إلى كل من ذكرهم قلبي وبسببهم قلبي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء .. أهدى ثمرة جهدي

محمد العربي

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة فعالية الجبائية البيئية في للمؤسسات الاقتصادية وبيان إجراءاتها وأساليبها ومخاطر الناجمة عنها ولتحقيق هذا الهدف، قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وثانيتها ميداني أو تطبيقي تمثل في إجراء دراسة ميدانية عن طريق استبيان، وهذا لمعرفة مدى تأثير مساهمة الجبائية البيئية في فعالية الحماية البيئية للمؤسسات الاقتصادية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي .

وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام الجباية البيئية والمتمثلة في تطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات والقوانين والضرائب والرسوم البيئية المطبقة حاليا لها دورا فعالا في مكافحة التلوث والتدهور البيئي للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا راجع إلى الكفاءة المهنية للمسؤولين بمدى تنميتهم بالوعي البيئي للحفاظ على البيئة .

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية – الضرائب والرسوم البيئية – المؤسسات الاقتصادية .

Abstract:

The research aims to study the effectiveness of environmental taxation in economic institutions and explain their procedures, methods and risks resulting from them. To achieve this goal, we have presented a theoretical framework for the subject of the study and the second field or application represented in conducting a field study through a questionnaire, and this is to know the extent of the impact of the environmental taxation in the effectiveness of environmental protection For economic institutions, based on the descriptive analytical approach.

The study concluded that the use of environmental collection represented in the application of various procedures, legislations, laws, taxes and environmental fees currently applied have an effective role in combating pollution and environmental degradation of economic institutions, and this is due to the professional competence of officials to the extent of their development with environmental awareness to preserve the environment.

Key words: environmental taxation - environmental taxes and fees - economic institutions.

المفهارس

قائمة المحتويات

الصفحة

	الإهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
III — I	قائمة المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال البيانية
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة المصطلحات
أ - هـ	المقدمة
41 - 02	الفصل الأول : الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول : السلوك البيئي وتحدياته على المؤسسة الاقتصادية
03	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البيئة
03	الفرع الأول : مفهوم البيئة
05	الفرع الثاني : النظام البيئي وخصائصه
06	الفرع الثالث : التلوث البيئي
08	المطلب الثاني : ماهية السلوك البيئي
08	الفرع الأول : مفهوم الوعي البيئي
09	الفرع الثاني : مفهوم السلوك البيئي
13	الفرع الثالث : التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية
17	المبحث الثاني : الجباية البيئية كأداة للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية
17	المطلب الأول : ماهية الجباية البيئية
17	الفرع الأول : تعريف الجباية البيئية
18	الفرع الثاني : أهداف الجباية البيئية

20	المطلب الثاني : الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر
20	الفرع الأول : الضرائب البيئية
26	الفرع الثاني : الرسوم البيئية
32	الفرع الثالث : أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية
33	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
33	المطلب الأول : الرسائل والمذكرات
36	المطلب الثاني : المقالات
38	المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
41	الخلاصة
93 – 42	الفصل الثاني : دراسة ميدانية
43	تمهيد
44	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
44	المطلب الأول : اختيار وإعداد الاستبيان
44	الفرع الأول : اختيار طريقة الاستبيان
44	الفرع الثاني : إعداد الاستبيان
46	المطلب الثاني : منهجية وأدوات الدراسة
46	الفرع الأول : هيكل الاستبيان
46	الفرع الثاني : أدوات وأسلوب الدراسة
48	المبحث الثاني : النتائج والمناقشة
48	المطلب الأول : صحة وثبات الاستبيان
48	الفرع الأول : طريقة ألفا كرونباخ
49	الفرع الثاني : طريقة التجزئة النصفية
49	الفرع الثالث : صدق الاتساق البنائي لمخاور الدراسة
50	المطلب الثاني : النتائج المتعلقة بالإجابات المتحصل عليها
50	الفرع الأول : تحليل نتائج عينة الدراسة
55	الفرع الثاني : التحليل عن طريق الوسط الحسابي والانحراف المعياري
60	الفرع الثالث : التحليل عن طريق اختبار T-test
70	الخلاصة

71	الخاتمة
73	قائمة المراجع والمصادر
77	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح تفصيلات استمارات الاستبيان الموزعة	45
02	يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة	47
03	يوضح طريقة اختيار الاتجاهات	47
04	يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	48
05	يوضح معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	49
06	يوضح معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور للاستبيان	49
07	يوضح توزيع العينة حسب الجنس	50
08	يوضح توزيع العينة حسب العمر	51
09	يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	52
10	يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة	53
11	يوضح توزيع العينة حسب الخبرة	54
12	يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الأولى	55
13	يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثانية	57
14	يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثالثة	59
15	يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الأولى	62
16	يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثانية	65
17	يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثالثة	67
18		

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
50	يبين توزيع العينة حسب الجنس	01
51	يبين توزيع العينة حسب العمر	02
52	يبين توزع العينة حسب المؤهل العلمي	03
53	يبين توزيع العينة حسب الوظيفة	04
54	يبين توزيع العينة حسب الخبرة	05
56	يوضح عدد الإجابات بموافق في كل فقرة خلال المحور الأول	06
58	يوضح عدد الإجابات بموافق في كل فقرة خلال المحور الثاني	07
60	يوضح عدد الإجابات بموافق في كل فقرة خلال المحور الثالث	08

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان وتحكيم والاستبيان
02	مقياس ألفا — كرونباخ حسب مخرجات برنامج SPSS
03	الخصائص الديمغرافية للعينة حسب مخرجات برنامج SPSS
04	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري حسب مخرجات برنامج SPSS
05	نتائج اختبار ستيودنت حسب مخرجات برنامج SPSS

المقدمة

تمهيد:

إن التطور الحديثة التي عرفتتها الدول في مجال حماية البيئة لمختلف مجالات الحياة مكن من تحسين العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي، وعلى مستوى المجتمع ككل، وفي مختلف مجالات الأعمال حيث أصبحت الكثير من الشركات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيات الإنتاج النظيف لمعالجة المخلفات بشكل يمكن من الحفاظ على البيئة من التلوث والتدهور البيئي من خلال تسيير أعمالها، وتصنيع منتجاتها صديقة للبيئة، كما أن استخدام تكنولوجيات النظيفة في مجال حماية البيئة يعني توظيف كل الوسائل القانونية والمادية التي من خلالها يمكن خلالها المحافظة على البيئة، إذ أن استخدام مثل هذه الوسائل القانونية والمتمثلة في القوانين والتشريعات التي وضعتها الدولة والهيآت البيئية والتي يمكن أن تساعد في حماية البيئة من التدهور والتلوث البيئي، ومن بين السياسات التي اتخذها الدولة مؤخرًا نجد ما يسمى بالحماية البيئية التي يمكن تفرها على المؤسسات من تحسين أدائها تجاه البيئة بكفاءة وفعالية وجودة بيئية.

وتمثل الحماية البيئية مطلبًا ضروريًا لكافة أطراف الاقتصاديين، فالدول والهيآت البيئية يههما أن تتم عملية الإنتاج للشركات بجوده عالية بهدف حماية البيئة من المشاكل التي يمكن أن تواجهها، وقد صاحب ذلك ازدياد مسؤولية المؤسسات تجاه البيئة أمام الغير وبرز الحاجة إلى إجراءات لضمان حماية البيئة، وذلك بتطبيق جميع القوانين والتشريعات التي فرضتها الدولة والمتمثلة في السياسات والإجراءات المالية من ضرائب ورسوم اتخذها من أجل الحفاظ عليها.

❖ الإشكالية:

بناء على ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية الأساسية لموضوعنا كما يلي:

مدى مساهمة الجبائية البيئية في فعالية الحماية البيئية للمؤسسات الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

وحتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر، سنحاول تقسيمها إلى عدة أسئلة فرعية

كما يلي:

- ماهية بالحماية البيئية في المؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى فعالية الكفاءة المهنية للمسؤولين في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة؟
- ما مدى فعالية الإجراءات والتشريعات والقوانين الحالية للبيئة في مكافحة التلوث البيئي؟
- ما هو دور استخدام الجبائية البيئية في مجال مكافحة التلوث البيئي للمؤسسات الاقتصادية؟

❖ الفرضيات:

- بناء على ما سبق ومن أجل تأكيد أو نفي أو حتى الإجابة على التساؤلات المطروحة سالفًا، يمكننا طرح بعض الفرضيات كما يلي:
- تعتبر الجباية البيئية عبارة عن الإجراءات المالية التي تتخذها الدولة لحماية البيئة من التلوث والتدهور البيئي.
 - إن الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة .
 - إن الإجراءات والتشريعات والقوانين الحالية للبيئة لها فعالية في مكافحة التلوث البيئي للمؤسسات الاقتصادية.
 - إن استخدام الجباية البيئية في للمؤسسات الاقتصادية له دور في مكافحة التلوث البيئي.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

- إن اختيار مثل هذا الموضوع لم يأتي اعتباطاً أو عن طريق الصدفة، إنما جاء بناء على عدة أسباب والتي يمكننا أن نبينها في النقاط التالية:
- ارتباط الإشكالية لمجال التخصص الدراسي وهو كإطار في اقتصاد وتسيير مؤسسة.
 - الرغبة في التعرف على الإجراءات والتشريعات والبرامج التي تستخدمها الدولة في الحماية البيئية.
 - الموضوع يعتبر حديث لحد الساعة لأنه تبيين أثر السياسات البيئية التي تتخذها الدولة في حماية البيئة دوماً تكون متجددة.

❖ أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على الإجراءات والتشريعات والقوانين والبرامج التي تتخذها الدولة في مجال البيئية.
- إبراز الدور الذي تلعبه الإجراءات والتشريعات والقوانين والبرامج التي تتخذها الدولة في حماية البيئة.
- تسليط الضوء على العلاقة بين الجباية البيئية وفعاليتها في حماية البيئة.

❖ أهمية الموضوع:

يمكن إبراز أهمية الموضوع في:

- توضيح مدى فعالية الجباية البيئية في حماية البيئة.
- مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيات الحديثة للبيئة وسبل حمايتها.
- معرفة كيفية استخدام الإجراءات والتشريعات والقوانين والبرامج التي تتخذها الدولة في حماية البيئة.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المعتمد واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من الوصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على الجبائية البيئية وفعاليتها في المؤسسات الاقتصادية. أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية والتي كانت على شكل استبانة ثم إعدادها وتصميمها وتوزيعها لغرض الدراسة، فقد تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير البيانات .

❖ حدود الدراسة:

فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فيتمثل في استقصاء آراء المهنيين والأكاديميين بولاية الوادي، أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فنحصر في الفترة الممتدة بين بداية شهر فيفري إلى الأسبوع الآخر من شهر ماي 2020 .

❖ صعوبات البحث:

- صعوبة وقلة المراجع فيما يتعلق بالجباية البيئية.
- عدم وجود تجاوب في الرد على الاستبيان عند بعض المراجعين (محافظي الحسابات).
- صعوبة التنقل والتواصل بسبب وباء الكورونا.

❖ هيكل البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قام الباحثين بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين: حيث نتناول في الفصل الأول الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية حيث تمحور هذا الفصل في إطاره نظري حول السلوك البيئي وتحدياته على المؤسسة الاقتصادية وكذلك إلى دور الجباية البيئية كأداة لتنشيط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية وفي الأخير تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا. أما في الفصل الثاني فقد عملنا على إبراز مدى فعالية الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية تجاه الحماية من التلوث البيئي، ومن خلال وصفنا للاستبيان بحيث قمنا باختيار عينة من المراجعين حسابات وأساتذة الجامعيين، وقمنا بدراساتها إحصائيا ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول

الحماية البيئية وتأثيرها على
أداء المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

أصبحت السياسات البيئية في وقتنا الحاضر الوسيلة الرئيسية في حماية البيئة البيانات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، ومع ازدياد تطبيق التشريعات والقوانين والإجراءات البيئية في دول العالم، فتحولت معظم النظم الإدارية إلى نظم بيئية، وإنجاز مختلف الأعمال البيئية في المؤسسة بكفاءة وفعالية، بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها خصوصا مع ظروف المنافسة الشديدة، كما أن تطبيق نظم الإدارة البيئية لمعالجة المشاكل البيئية أدت إلى خلق بيئة ساعدت على حماية البيئة من الأخطار الصناعية وارتكاب جرائم التلوث بالإضافة إلى حدوث بعض المخاطر، ما أدى بالمهيات الحكومية المنظمات الدولية إلى ضرورة مواكبة هذه التطورات للحفاظ على البيئة في ظل تكنولوجيا الحديثة للإنتاج مما يستدعي من المسؤولين إلى توسيع نطاق تفكيرهم من مفهوم الصناعة التقليدية إلى مفهوم الصناعة الخضراء باستخدام التكنولوجيات حديثة لحماية البيئة، ولكي يتمكنوا من التعامل مع البيئة بشكل أيسر وأكثر فعالية وذلك بتطبيق الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة في حماية البيئة ومن أهمهما الجباية البيئية.

لذا من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على:

المبحث الأول : السلوك البيئي وتحدياته على المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الجباية البيئية كأداة للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول : السلوك البيئي وتحدياته على المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البيئة

الفرع الأول : مفهوم البيئة

ترمي السياسات الوطنية والدولية في مجال حماية البيئة إلى تنظيم وضبط نشاط وسلوكيات الإنسان في علاقته بالبيئة والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وبيان الأنشطة التي تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن الإيكولوجي، ولا يكون ذلك إلا من خلال تبيان مفهوم البيئة كمدخل أساسي لفهمه^[1]، وبذلك فإن البيئة لها أكثر من مفهوم سواء كان ذلك في اللغة أو من حيث الاصطلاح أو من مفهوم القانون، وذلك من خلال التطرق لتعريف البيئة في المطلب الأول ومجالاتها في المطلب الثاني ومصادر حماية البيئة في المطلب الثالث فيما يلي:

إن تعريف البيئة يعتمد أساسا على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكوناتها، ولها مفهومان يكمل بعضهما الآخر، المفهوم الأول : البيئة الحيوية : وهي كل ما يختص بحياة الإنسان من تكاثر ووراثته، وتشمل كذلك علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش معه في صعيد واحد، أما المفهوم الثاني، فهي البيئة الطبيعية : فهي تشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط، وهناك اختلاف كبير في تحديد مفهوم اصطلاحى للبيئة لأنها من المواضيع الواسعة والمتشعبة، وقد عرفت البيئة : بأنها كل ما يحيط بالإنسان من عوامل طبيعية أو كيميائية أو بيولوجية أو صناعية تؤثر في الإنسان ويؤثر فيها¹.

- البيئة : تمثل في ظرف معين مجموع العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر عاجلاً أو بعد حين على الكائنات الحية، وعلى النشاطات البشرية، لذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها².
- البيئة : هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أو غيره من المخلوقات، ومنها يستمد مقومات حياته وبقائه من غذاء وكساء ومسكن واكتساب معارف وثقافات فهي تشمل العناصر الطبيعية المكونة للبيئة الطبيعية

¹ - أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص:23.

² - شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، السنة الجامعية 2013 / 2014م، ص 77.

³ - إبراهيم بن سليمان الأحيدب، أمن وحماية البيئة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م، ص 14.

الفصل الأول: الجاية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية المكونة للبيئة البشرية كالصناعة والعمران والزراعة والرعي والتعدين وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها ويزاولها الإنسان في البيئة¹.

• كما تعرف كذلك : بأنها " المحيط الذي نعيش فيه وتشمل الكائنات الحية بما فيها الإنسان وكذا العناصر الضرورية والكافية لقيام الحياة من ماء هواء تربة وكل ما استحدثه الإنسان بما يؤدي لتطويع العناصر السابقة لمصلحته²."

• ويعرفها الدكتور محمد علي الأنبار بأنها المحيط بكل ما يحتويه من هواء ومياه وتربة وفيها وما عليها من كائنات حية وعلاقات التفاعل بينها³.

• اعتمد الفقه القانوني في تعريفه للبيئة على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكوناتها حيث قال بعضهم في تعريف البيئة: " أنها ذات مفهومين يكمل كل منهما الآخر: أولهما البيئة الحيوية وهي كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب بل تشمل أيضاً علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش في صعيد واحد، وثانيهما البيئة الطبيعية فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمسكن والجو ونقاوته أو تلويثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط"⁴.

المفهوم القانوني للبيئة: أصبح للبيئة في الوقت الراهن قيمة كبيرة ضمن قيم المجتمع، لذا اتجهت معظم الدول والحكومات والمهينات، والمنظمات الدولية إلى تأكيد هذه القيمة بحمايتها بالوسائل القانونية سواء في دساتير الدول وتشريعاتها، أو في الإعلانات واللوائح والقرارات الدولية⁵.

أقر المؤتمر الدولي للبيئة (استكهولم 1972م) التعريف التالي وهو: "أن البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها نشاطهم، وهذا التعريف كما هو واضح يشمل المواد والمنتجات الطبيعية والاصطناعية التي تؤمن إشباع حاجات الإنسان⁶."

2 - سايج تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014م، ص 22.

3- محمد علي الانباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة و الإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، قسم الهندسة المعمارية-جامعة بابل.

4 - ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص 27.

5 - د.خالد العراقي، البيئة تلويثها وحمايتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 18.

6- نور الدين حمشة، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، السنة الجامعية 2005 / 2006 م، ص 20.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

وفي القانون الجزائري المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، في مضمونه يدل على أن البيئة تتكون من الموارد اللاحوية كالهواء، الجو، الماء، الأرض، باطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعلم الطبيعية.

ومن خلال هذه المفاهيم يمكن تقسيم البيئة إلى قسمين رئيسيين¹:

1- البيئة الطبيعية: هي كل الظواهر الحية غير الحية التي تحيط بالإنسان، وتشمل: التضاريس، المناخ، التربة، النباتات والحيوانات...

2- البيئة البشرية: ويقصد بها كل ما يتعلق بالإنسان وإنجازاته ودرجة تحضره وتقدمه العلمي، مما يؤدي إلى اختلاف البيئات البشرية والتي تنقسم إلى:

أ- البيئة الاجتماعية: تتشكل من الأفراد والجماعات ومدى تفاعلهم مع جميع مظاهر المجتمع ومختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين هؤلاء الأفراد.

ب- البيئة الثقافية: هي امتلاك الفرد للسلوكيات المعرفية والانفعالية التي يستطيع من خلالها التفاعل مع البيئة بطريقة صحيحة وغير سلبية، وذلك من خلال جعل حماية البيئة مسؤولية كل فرد في المجتمع.

الفرع الثاني - النظام البيئي وخصائصه

- تعريف النظام البيئي: هو نظام تتفاعل فيه الكائنات الحية والبيئة الطبيعية المحيطة بهم، وهو نظام منتج للطاقة والعناصر ويتكون من: الجزء الحي: الذي يتكون من جميع الكائنات الحية المتفاعلة في المنطقة (المجتمع الحيوي) والجزء غير الحي الذي يشمل البيئة الطبيعية التي تعيش فيها كائنات المجتمع الحيوي، ويتفاعل فيما بينها².

***- مكونات النظام البيئي:** يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية

1- المنتجات (ذاتية التغذية): هي النباتات الخضراء التي لها القدرة على إنتاج وتصنيع الغذاء من مواد عضوية وغير عضوية بسيطة تسمى هذه العملية بعملية البناء الضوئي.

2- المستهلكات (تعتمد على غيرها في الغذاء): هي الكائنات التي ليس لها القدرة على إنتاج الغذاء، تستفيد من الغذاء المخزن في المنتجات عن طريق تغيير تركيبه وتحليل المواد المعقدة إلى مواد غير عضوية بسيطة.

3- المادة العضوية الميتة: هي مواد عضوية وغير عضوية ذاتية في التربة حيث تقوم المحلات (البكتيريا) بتحليلها والغذاء عليها.

1 - راتب سعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 18.

2 - بيان محمد الكايد، إدارة مصادر المياه.. ص 46.

الفرع الثالث : التلوث البيئي

أولا : مفهوم التلوث البيئي

هو التغيرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كنتيجة لأنشطته من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية و الكيميائية و البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان و نوعية الحياة التي يعيشها¹.

كما يعرف التلوث البيئي أيضا بأنه التغير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء، الهواء، أو التربة، والخسائر الناتجة عن سوء استعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة، والتلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة². و انطلاقا من المفهومين السابقين يمكن استنتاج العناصر المشكلة لمفهوم وأنواع التلوث .

ثانيا : عناصر التلوث

أشرنا إلى أن التلوث يحدث نتيجة التغير في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة، حيث يكون هذا التغير في الصور التالية³:

1-التغير الكيفي: يكون بإضافة مركبات صناعية على الأنظمة البيئية الطبيعية حيث لم يسبق لها، وأن كانت ضمن دوراتها، حيث تتراكم في الماء أو الهواء أو الغذاء أو التربة، ومن أمثلتها مبيدات الآفات الزراعية ومبيدات الأعشاب.

2-التغير الكمي: يكون بزيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة، كزيادة ثاني أكسيد الكربون عن نسبته المعتادة، أو زيادة درجة حرارة المياه في منطقة ما نتيجة ما تلقىه المصانع من المياه، أو تسرب بعض المواد الطبيعية على مواقع حساسة في البحار والمحيطات .

3-التغير المكاني : ان تغير مكان بعض المواد الطبيعية يؤدي إلى تلوث البيئة وإلحاق الضرر بها كنقل المواد المشعة والخطرة من مكان إلى آخر أو نقل النفط والمواد البترولية عن طريق السفن والبواخر عن طريق البحر والمحيطات، حيث أن التسريبات من هذه السفن أو غرقها يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية .

1- زين الدين عبد المقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2000 ، ص. 148

2- عبد الكريم لحيلج، رسالة ماجستير، دور نظام الادارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة فرحات سطيف، 2017/2016، ص43.

³ - أحمد لكحل، مرجع سابق، ص46.

4- صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1 ، 2010 م،

ثالثا: أنواع التلوث :

يتنوع التلوث الذي يصيب البيئة إلى عدة أنواع¹ :

1-بالنظر إلى طبيعة التلوث : يمكن تمييز ثلاثة أنواع، تلوث هوائي وتلوث مائي وتلوث التربة .

- فالتلوث الهوائي : يعتبر من أخطر أنواع التلوث الموجود لسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة إلى أخرى، وفي فترة زمنية قصيرة، كما يؤثر هذا النوع من التلوث على الإنسان والحيوان والنبات تأثيرا مباشرا ويخلف آثار بيئية وصحية واقتصادية واضحة .

أ- تلوث مائي : ويكون نتيجة العادات الخاطئة التي يمارسها الإنسان، من خلال رمي النفايات والنواتج الصناعية في المياه كالمحيطات والبحار والأنهار .

ب-تلوث التربة : ويكون نتيجة العادات الخاطئة التي يمارسها الإنسان، من خلال التخلص من النفايات خاصة الزراعية، فإلقاء النفايات ومخلفات الأنشطة التي يمارسها الإنسان في التربة يؤثر على خصوبتها ويضعفها، ومن أبرز المشاكل التي تصيب التربة نتيجة هذه الأمور هي مشكلة التصحر.

2- حسب المصدر:

أ- التلوث الصناعي: وهو الناتج عن المصانع التي تتم فيها الصناعات الثقيلة والتي تنتج منها مواد ضارة وخطيرة جدا كالمواد المسرطنة والغازات الضارة .

ب- التلوث الطبيعي : وهي الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالأعاصير.

3- حسب نوع المادة الملوثة :

أ- التلوث الكيميائي : وهو الذي ينتج عن المصانع والأنشطة الزراعية خاصة التي تعتمد على استخدام المبيدات الكيميائية.

ب- التلوث الحيوي (البيولوجي) : والذي ينتج عن وجود بعض الكائنات الحية الممرضة، بالإضافة إلى نواتج المرافق الصحية التي يتخلص منها الإنسان بأسلوب غير صحيح.

ج- التلوث الحراري : والذي ينتج من محطات توليد الكهرباء المكثفة والطاقة وتحديداً النووية، حيث يتم سكب كميات كبيرة من الماء الساخن فيها.

د- التلوث الحضري : والذي يكون في المدن نتيجة الكثافة السكانية العالية والضوضاء والتكنولوجيا المستخدمة فيها.

هـ- التلوث الاشعاعي: والذي يكون في الدول التي تقوم بإنتاج الطاقة والمفاعلات النووية، والدول التي تعاني من الحروب.

المطلب الثاني : ماهية السلوك البيئي

الفرع الأول : مفهوم الوعي البيئي

يعرف الوعي لغويا بأنه " الإدراك والإحاطة, ويعني أيضا الفهم وسلامة الإدراك والوعي هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا , وهو أساس كل معرفة ,ويمكن إرجاعه إلى ثلاثة عناصر هي : الإدراك والمعرفة والوجدان وهذه العناصر تتصل ببعضها كل الاتصال وتتفاعل بشكل يحقق الوعي الكامل بالبيئة وكافة المكونات الخاصة بها.¹

ويقصد بالوعي البيئي " انه ذلك الإحساس المتنامي بالمعرفة والفهم والإدراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها ولا يتأتى هذا إلا من خلال العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الإنسان وهو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية تتفاعل فيها الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان، وتستهدف التعامل تعاملًا إيجابيًا، وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية، والإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها، ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها"².

ويقصد بالوعي البيئي " انه تلك العملية القائمة على المعرفة والإدراك بالمشكلات البيئية وأسبابها وأثارها وكيفية مواجهتها والوقوف على الإمكانيات المتوفرة واللازمة لذلك، مما يؤدي إلى سلوك مغاير وتعديل مفاهيم الخاطئة حول البيئة لكي يصبحوا أكثر تأثرا وإيجابية في مواجهة مشكلات بيئتهم"³.

على الرغم من أهمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع باعتباره البداية الحقيقية لتغير الواقع الذي يعيشونه، والوصول إلى تعاون وتماسك المجتمع أو الثورة على الأوضاع القائمة، إلا انه توجد مجموعة من المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى وعيهم منها: انتشار الأمية وانخفاض معارفهم حول البيئة ومخاطر تلوثها وسبل مواجهتها، لذا يجب إثارة وعيهم على أن يكون لديهم فم أساسي للبيئة والمخاطر المتعلقة بتلوثها، وإتباع الأساليب

1- محمود عرفان. التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي للفتنة بالمجتمعات العشوائية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الحادي عشر. العدد الأول . 2003، ص132.

2- إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، ط1، دار الكتاب الحديث، 2000 ص 87.

3 - أحمد عبد الخالق: المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي، ط2، جامعة المنصورة ، ص 47 .

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

السلوكية المرغوبة التي تؤدي إلى المحافظة عليها، وان يكون لديهم السرعة في إقناع الآخرين بضرورة التخلي عن الممارسات التي تؤدي إلى تلوثها، والتعاون مع الآخرين في الحفاظ عليها من التلوث، ويتحقق ذلك من خلال نشر المعلومات البيئية بين الأفراد بمختلف الوسائل الإعلامية والتعليمية بهدف إيجاد حساسية بيئية لديهم تربطهم بالبيئة التي يعيشون فيها وتدفعهم للعمل على حمايتها، ويترتب على زيادة الوعي البيئي وإدراكهم لأهمية عملية ترك البيئة نظيفة والمحافظة على سلامتها والمشاركة في تنميتها.

ويمكن تحديد مجموعة من المؤشرات لقياس هذا المفهوم وهي¹:

- إدراك المشكلات البيئية وأسبابها وأثارها السلبية على الإنسان والنبات والحيوان.
- إقناع الآخرين بالمشاركة في حمايتها من التلوث، والتعاون مع الآخرين في مشروعات هذه الحماية.
- حث الآخرين للمشاركة في حماية البيئة من التلوث.
- تكوين سلوك إيجابي لأفراد المجتمع اتجاه البيئة، والقدرة على إتباع السبل التي تحافظ على البيئة من التلوث.

الفرع الثاني: مفهوم السلوك البيئي

يشير مفهوم السلوك البيئي إلى كل ما يصدر من الفرد من الأفعال والتصرفات والممارسات التي تصدر من الفرد، ظاهرة كانت أم باطنه، نفسية أو معنوية أو حركية، حسب السياق الذي يعمل أو يتفاعل معه أو يعيش فيه².

في حين عرفه كولبير وآخرون على أنه: "الطريقة التي يسلك بها الفرد في الحياة اليومية والتي قد تُعبر عن السلوكيات الصديقة للبيئة والسلوكيات غير الصديقة للبيئة"³.

وجاء في بعض الأدبيات على أنه: "رد فعل أو تصرف فردي أو جماعي موجه مباشرة لعلاج أو حل القضايا والمشكلات البيئية."⁴

1 - بيان محمد كايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص114.

2 - راتب، السعود، الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، دار حامد للنشر عمان، الأردن، 2007، ص08.

3- أحمد، سرحان نظمية، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(1)، 2005، ص31.

4 - Negra, C.Manning, R. G, "Incorporation Environmental Behavior, Ethics, and Values into Nonformal Environmental Education Programs", The Journal of Environmental Education, vol. 28, No. 2, 1997, P11.

الفصل الأول: الجاية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

أما في قاموس البيئة الصادر عام 1998 على أنه "استجابة الكائن الحركية أو المنظورة للمؤثرات الخارجية التي تتراوح بين الاستجابة التلقائية المبرجة جينياً في الكائنات الدنيا إلى الاستجابة التي تخضع للتجربة والتعلم في الحيوانات الدنيا"¹.

كما جاء في تعريف الجمعيات العالمية للسلوك البيئي (سلوك حماية البيئة) كما يلي²:

-تعريف جمعية كفاح طبيعية :

المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي.

-تعريف هيئة: المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة.

-تعريف Cooper و lybrand : حماية البيئة من طرف المؤسس تعني :

-خفض استهلاك المواد الأولية. -خفض استهلاك الطاقة. -خفض المطروحات الجوية (الهوائية).

- خفض كمية أو أضرار النفايات. -استعمال مواد مسترجعة. -تمديد مدة عمر المنتجات.

- تعريف Green peace : حماية البيئة تعني امتلاك آثار ايجابية فقط على البيئة، مع أنه لا توجد حماية البيئة حقيقةً من طرف المؤسسة.

-تعريف أصدقاء الأرض: حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تنشأ بالضرورة عنه آثار سلبية على البيئة؛ وفي أي حال من الأحوال فتمويل فعل ايكولوجي (مثال إعادة التشجير)، لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.

- تعريف Reseau Ecole Nature : حماية البيئة من طرف المؤسسة، هو الحد من تخريب البيئة وتفضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة.

-تعريف الشركة وطنية لحماية الطبيعة : المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.

-تعريف منظمة WWF : حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني الحفاظ على موارد كوكبنا أي :

¹ - أحمد سرحان نظمية. المرجع السابق . ص 50.

² -أحمد سرحان نظمية، مرجع سابق. ص 57.

الفصل الأول: الجاية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- الموارد الأولية. - سيرورة الإنتاج. - التعليب. - التوزيع - إفراغ النفايات. - استعمال مواد قابلة للتجدد ومستدامة على المدى القصير كما على المدى الطويل. - خفض التلوث والتبذير. - إدخال منتجات محترمة للبيئة. - احترام التشريعات. - تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية.¹

وهنا يمكن الاستنتاج بأن السلوك البيئي هو الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على التلوث و تحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر ممكن من الطاقة، وبترشيد الاستهلاك، والإعلان عن سلوك جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بعيدا عن ضغط القوانين والتشريعات.

كما يتداخل مصطلح السلوك البيئي إلى حد كبير مع بعض المصطلحات الأخرى كالمعرفة البيئية، والوعي البيئي، التي تمثل جوانب تعلم مرتبطة بالتربية البيئية، حيث تتفاعل تلك الجوانب فيما بينها فيؤثر كل منها على الآخر.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج المتغيرات المرتبطة بالسلوك البيئي كما أوضحها "هيتس" (Hits) أبرزها²:

- عوامل معرفية : تتضمن الوعي بموضوعات السلوك، ومعرفة قضايا البيئة، واستراتيجيات التصرف البيئي.
-متغيرات وجدانية : تتضمن الانفعالات المرتبطة بالموضوع، والاتجاه نحو السلوك..
متغيرات موقفية : وتشمل الجوانب المادية الفيزيائية المتصلة بالموضوع، (والضغوط الاجتماعية والفرص المتاحة للفرد نحو التصرف البيئي).³
إذن يمكن القول بأن السلوك البيئي يتمثل في كل أشكال السلوك وردود الأفعال والاستجابات التي يبديها الأفراد اتجاه البيئة، ضمن محيطهم البيئي العام والخاص.

ذكر الفسفسوس (2012) أن السلوك البيئي يتحدد بأبعاد رئيسية تتمثل في:

-البعد البشري: يستند السلوك الإنساني إلى قوة توجه السلوك من خلال الجهاز العصبي.
-البعد الاجتماعي: حيث أن السلوك يتأثر بالقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد ومن خلالها يتم الحكم على السلوك بالشذوذ أو القبول.
-البعد الزماني والمكاني: فالسلوك البشري ينشأ في زمان معين وفي مكان معين.

1 - Emmanuelle Reynaud : les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997, p 29.

2 - أحمد سرحان نظمية. المرجع السابق، ص 79.

3-أحمد سرحان نظمية. المرجع السابق . ص 81

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

-البعد الأخلاقي: توجيه السلوك يكون وفق المنظومة القيمية والأخلاقية في تعديل السلوك.¹

إذن الإنسان ابن بيئته يؤثر ويتأثر بها، لذا فإن حل المشكلات البيئية واتجاهات الفرد نحو بيئته ترتبط بسلوكه وعاداته وميوله وقيمه وخصائص شخصيته.

يعتمد السلوك البيئي بالدرجة الأولى على اكتشاف البيئة في زوايا مختلفة، ويتميز السلوك البيئي بمجموعة من الخصائص هي²:

- إن الفرد لدى ممارسته للسلوك البيئي يستخدم أكثر من عملية حسية عن إدراك البيئة المحيطة به.

- هو سلوك انتقائي حيث يختار الفرد المعلومات التي تتفق مع شخصيته، وأهدافه وقيمه.

- أنشطة الفرد في بيئته، حيث يمارس الفرد السلوك البيئي في بيئته من خلال النشاط.

إن السلوك البيئي عبارة عن تفاعل نشط بين الفرد وبيئته، ولكن جزءاً من هذا النشاط عبارة عن محاولات استكشافية بسيطة توجه الفرد في بيئته، والجزء الثاني يهدف إلى تكوين تعميمات تمكنه من استخدام البيئة لمقابلة الحاجات والأهداف، أما الجزء الثالث فهو مرتبط بتحقيق الثقة، والشعور بالأمن داخل البيئة، والنشاط يتأثر بالمعاني، الانفعال البيئي، وتقييم البيئية.³

- محددات السلوك البيئي:

تمثل البيئة المحيطة بالمؤسسة مجموعة العوامل و المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على فعالية و كفاءة الأداء التنظيمي إذ قد تمثل فرصة أو قيد⁴.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وخارجية، تجمعها مع جملة من المرتكزات وتمثل فيما يلي⁵:

- التهديد البيئي. -الفرص البيئية. -التعقد الفني. -القدرة البيئية. -درجة التجانس. -اختلاف تنوع السوق -عدم التأكد. -الاستقرار والتغير.

وتهدف المؤسسة عند القيام بنشاطها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تصنيفها إلى :

- هدف اقتصادي ويتمثل في : تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح حتى تتمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها المالية؛ وتغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع؛ والعمل على عقلنة الإنتاج، بالاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج.

¹ - أحمد سرحان نظمية. المرجع السابق . ص 82

² - فتيحة محمد الحسن، مشكلات بيئية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص 65.

³ - أحمد سرحان نظمية. المرجع السابق . ص 83.

⁴ - فوزي شعبان مذكور، الإدارة الإستراتيجية، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 ، ص70

⁵ - عائدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ط1 ، دار العربي، القاهرة، 1985 ، ص137

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- هدف اجتماعي ويتمثل في : - العمل على ضمان مستوى مقبول من الأجور؛ وتحسين مستوى معيشة العمال؛ و توفير التأمينات ومرافق للعمال.

سنتناول بعض المحددات التي تؤثر على السلوك البيئي للمؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- الضغوط الداخلية : تتمثل في

أ/ **ضغوط الزبائن:** إن تزايد الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، تغير في أنماط الشراء والاستهلاك .

ب/ **ضغوط الرأي العام:** للرأي العام إسهامات كبيرة في نشر الوعي البيئي .

ج/ **ضغوطات العلماء، الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام:** الجماعات البيئية، العلماء ووسائل الإعلام تلعب دورا هاما عند الرأي العام، حيث يعطيها العامة دور القاضي المنصف من جهة ومن جهة أخرى تقوم بإشهار المؤسسات الملوثة للبيئة من خلال عريضة بالأضرار البيئية، ولهذا تحاول المؤسسات الحامية للبيئة تخفيض التأثيرات الضارة وكسب ثقة هذه الجمعيات من أجل بناء صورة صديق للبيئة والتميز عن المنافسين¹.

د/ **ضغوطات البنوك ووكالات التأمين:** بدأت تتوسع الضغوط المفروضة من قبل البنوك ووكالات التأمين من خلال التزام البنوك ووكالات التأمين بتنظيف المناطق المصابة، وذلك لتقييم المخاطر البيئية التي قد تترتب على منح الائتمان.

2- الضغوط الداخلية : وتتمثل فيما يلي² :

أ/ **ضغوط المستثمرين الخضر:** يترتب عن التأثيرات البيئية السلبية لأنشطة الوحدات الاقتصادية، زيادة في المخاطر والالتزامات البيئية، وتخفيض الأرباح التي تحققها. لذلك فإن الضغوط تتزايد من المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات من الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى معلومات متعلقة بالأداء المالي لها.

ب/ **ضغوطات المستخدمين:** تتزايد هذه الضغوط في المؤسسات لأن المستخدمين يعملون ويتقاضون من أجل الظروف وبالتالي فغن البحث عن الأدمغة يجعل المؤسسة حساسة لهذه الضغوط.

الفرع الثالث: التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية

إن النشاط الاقتصادي يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسه سواء كان هذا النشاط زراعيا أم صناعيا أم في مجال الخدمات، وإن كان يتأثر وفق لمفهوم البيئة بمجموعة المعطيات الاقتصادية

1- كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة ، عمان 2001 ، ص29.

2 - فتيحة محمد الحسن، مرجع سابق ، 2006، ص 82.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

والاجتماعية والتاريخية فإنه يعود ليؤثر بدوره فيها بما يخلقه من نوع من العلاقات التبادلية بينهما، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر و يتأثر به، وسوف نوضح أهم التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية¹.

1- التحدي المرتبط بالمياه : الماء نعمة وهبها الله سبحانه وتعالى للجميع لتكون مصدرا للحياة والرزق والسعادة، فهو مورد نادر يجب الحفاظ عليه من الضياع والتبذير²، الحجم الكلي للماء الموجود على الأرض يقدر بحوالي 1400 م كم³ ، 98% من هذا الحجم هي مياه مالحة، من بين 2% الباقية، يوجد فقط 0.15% يساهم في دورة الماء وقابل للاستعمال لاحتياجات الإنسان³.

يجب على المؤسسة الاقتصادية حماية المياه من التلوث أثناء مزاولة أنشطتها، وأن تعمل على اكتفائها من الموارد المائية لنشاطاتها الاقتصادية، لأنهما يعتبران رهانين يجب كسبهما من خلال ترشيد استهلاك المياه خلال العملية الإنتاجية، واعتماد إعادة تدوير المياه المستعملة، حتى تكون هناك كفاية من هذا المورد الطبيعي الهام لسيروية النشاط الاقتصادي.

2- التحدي المرتبط بالطاقة: نعي الطاقة " القدرة على القيام بعمل ما" فأيا "كان العمل فكريا أو عضليا يتطلب لإنجازه كمية ملائمة من الطاقة، حيث لا بد من توفر مصادر الطاقة بالقدر اللازم والتنوعية المناسبة لإنجاز العمل المطلوب"⁴، وهناك صور عديدة للطاقة، يتمثل أهمها في الحرارة والضوء والصوت، مثل الطاقة الميكانيكية التي تولدها الآلات، والطاقة الكيماوية التي تنتج عند حدوث تفاعلات كيماوية الخ، كما تشكل الطاقات المتجددة مصادر هامة للطاقة بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية، ويتمثل الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بهذا النوع من الطاقة في الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون⁵؛ المؤسسة الاقتصادية انطلاقا من هذا الدافع يمكن أن تكسب رهان الطاقة، من خلال اعتمادها في توجهها الاستراتيجي على الطاقة المتجددة (النظيفة)؛ كما تتميز بأنها متجددة ولا يمكن نفاذها، وتولد من مصدر طبيعي كما يمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة أبدية وصديقة للبيئة، كما أن مصادر الطاقة المتجددة تختلف كليا عن الطاقة الأحفورية حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال عليه عند الطاقة

1- سامح غرايبي، يحي الفرخان، المدخل إلى العلوم البيئية، الطبعة العربية الثالثة الإصدار الثاني 2002، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 191.

2- شكراني الحسين، نحو مقارنة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص 203-204.

3 - Jouy -en- Josas, Politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4 édition, Dunod, 2004, p 362.

4 - سناء حم عيد. إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 48.

5- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 11، 2012، ص 149.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

الأحفورية¹؛ وللوصول إلى طاقة نظيفة يجب زيادة الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة، والقيام باستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية والطاقة الكهربائية، فالطاقة الشمسية مثلاً، يمكن استغلالها وفق ثلاث نظم: التطبيقات الحرارية، إنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية .

3- التحدي المرتبط بالنفايات: النفايات هي كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة عامة كل مادة أو منتج أو كل منقول يقوم المالك أو الحائز عليه بالتخلص منه، أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه، أو بإزالته²، معظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، خاصة الإنتاجية منها لها بقايا (مخلفات) تنتج عن العملية الإنتاجية، تكسب المؤسسة الرهان المرتبط بهذه المخلفات، إذا اعتمدت سياسة إعادة التدوير.

4- التحدي المرتبط بتغيرات المناخ: معظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية ينتج عنها انبعاث للغازات، تتسبب هذه الغازات في التغيرات المناخية وظهور المشكلات البيئية من ثقب طبقة الأوزون، والاحتباس الحراري وغيرها؛ وعلى المؤسسة الاقتصادية كسب رهان انبعاث الغازات. بمعنى أن لا يؤدي نشاطها الاقتصادي إلى بعث الكثير من الغازات (ثاني أكسيد الكربون، أكسيد النيتروجين، ... وغيرها)، بالإضافة إلى ذلك على هذه المؤسسة أن تراجع أنظمتها الإنتاجية وتعتمد الرشادة في استهلاكها لأنظمة التبريد المتهمة بتلويث البيئة، وهذا يعتبر كذلك رهان صعب على هذه المؤسسة الاقتصادية كسبه كذلك؛ كما أن النشاط الصناعي أدى إلى تغير تركيب الغلاف الجوي، فالغازات المنبعثة من هذا النشاط (ثاني أكسيد الكربون، أكسيد النيتروجين والكبريت) حين تنطلق إلى الغلاف الجوي تقوم بامتصاص جزء كبير من الأشعة الحرارية المنبعثة من سطح الأرض، وبدلاً من أن تسمح لجانب كبير منها بالتسرب إلى الفضاء الخارجي، فإنها تعيد بثها من جديد إلى سطح الأرض ليزداد سخونة وتستمر عملية انطلاق الحرارة وإعادة بثها، وهو أمر يؤدي إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم؛ ارتفاع درجة حرارة الهواء الجوي يؤدي إلى إشعاع كمية أكبر من الحرارة إلى سطح الأرض، وكلما ارتفعت حرارة الأرض فإنها تقوم بإطلاق كمية أكبر من الإشعاع، غير أن ذلك يصاحب تبخر جزء أكبر من الماء من فوق سطح الأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرطوبة في الهواء الجوي³، فجزء من الأشعة المنبعثة من سطح الأرض يبقى في المحيط الهوائي، بواسطة غازات تسمى الغازات الدفيئة

¹ - فروحات حدة، مرجع سابق، ص 150/149 .

² - حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/ 2013، ص 50.

³ - أسامة حسين شعبان، الأخطار والكوارث البيئية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 149.

(GES) تتواجد طبيعيا في المحيط الهوائي منذ ملايين السنين، إلا أن معدلها ارتفعت بشكل ملموس منذ بداية الحقبة الصناعية¹.

- ردود فعل المؤسسات الاقتصادية تجاه التحديات البيئية:

خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة، لا يمكن اعتبارها هي المعيار الوحيد لتقييم المؤسسات، بل هناك معايير أخرى إضافة إلى ذلك مثل تسيير المخاطر المرتبطة بالتلوث بجميع أشكاله.

في عمق المؤسسات نجد وضعيات عديدة، هي التي تقود الإستراتيجية التي تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية، ويمكن من خلال هذا أن نميز بين ثلاث أنواع من ردود فعل المؤسسة تجاه مختلف الرهانات البيئية، هي على النحو التالي²:

1-المؤسسات الطوعية (ذات الوعي التام): المؤسسات التي لها وعي كبير بأهمية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توقعات الأطراف ذات المصلحة بضرورة التصدي لمختلف الرهانات البيئية، وهذا من خلال وعي مسؤوليها، واعتقادهم بخطورة تلك الرهانات التي تشكل لها خطر على واستمراريتها؛ تقوم هذه المؤسسات بتنمية البرامج الداخلية المرتبطة بمختلف أبعاد هذه التنمية، من خلال تقييم المسؤولين بناء على مجموعة من المعايير تتلاءم وأبعاد التنمية المستدامة³.

الإستراتيجية البيئية في هذا النوع من المؤسسات، هي إستراتيجية بيئية حقيقية، أهدافها واضحة، ومصدر هذه الإستراتيجية هو يقين هذه المؤسسات بأن ديمومة أنشطتها تكمن في تنفيذ البرامج البيئية، وذلك بوضع إستراتيجية لتخفيض استهلاك الطاقة، التسيير المستدام للمخلفات وغيرها.

2-المؤسسات الموافقة للتشريع: هذه المؤسسات تبدي احترامها لكل التشريعات البيئية، وذلك من خلال مراعاتها عند إنتاج منتجاتها، حيث تولي اهتمام للجوانب البيئية لكن هذا الاهتمام غير نابع من وعيها البيئي، إنما جاء نتيجة الضغط الذي مارسه عليها مختلف القوانين والتنظيمات؛ هذا الصنف من المؤسسات، رغم فهمه للرهانات البيئية إلا أنه لا يقوم بأية مبادرة، إنما ينتظر الإجراءات الإلزامية لهذه القوانين والتنظيمات⁴، هناك مؤسسات في بعض قطاعات النشاط ذات المخاطر البيئية، يجب عليها تغيير إجراءات التصنيع، النقل، ...

¹ - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص39.

² - أسامة حسين شعبان، مرجع سابق، ص159.

³ - Shrivastava Paul, **Environmental Technologies and Competitive Advantage**, Strategic Management Journal, vol : 16, 2011, p: 185.

⁴ - Jouy -en-Josas, op-cit, p 373.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

وغيرها، كما يجب عليها التكيف مع تطور هذه القوانين والتنظيمات، هذا الصنف من المؤسسات، التي تنشط مثلا في صناعة الطاقة (البترول، الغاز...) الكيمياء، الاسمنت، معالجة المياه أو النفايات، النقل،... وغيرها، يخضع لتطور التشريع البيئي، كما يظهر تكيف هذه المؤسسات مع التطورات الحاصلة في هذا التشريع، هذا التكيف مصدره قوة هذه القوانين والتنظيمات فقط، وليس وعي هذه المؤسسات.

3-المؤسسات في الحد الأدنى: الهدف الوحيد لهذا النوع من المؤسسات هو تعظيم أرباح المساهمين، كما أنه يمثل الفئة الكبرى من المؤسسات التي لا تولي أي اهتمام للبيئة، كما تعتقد هذه المؤسسات التي تنتمي إلى هذا الصنف أن البيئة لا تهمهم كون الغالبية منهم تنقصه الإمكانيات المالية، تستطيع هذه الفئة تطبيق الحد الأدنى فقط من القوانين والإجراءات التنظيمية المرتبطة بالجوانب البيئية، هذه المؤسسات تجد صعوبة حقيقية في كسب مختلف الرهانات البيئية والتكيف معها¹.

المبحث الثاني : الجباية البيئية كأداة لسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول : ماهية الجباية البيئية

إن السياسة الجبائية، تُستعمل كأداة للتمويل، وبالرغم من أن الدور التمويلي لازال قائما، ولكن نلاحظ تغير بعض أهدافها مع تغير مهام الدولة² وأصبحت الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وحتى على الوضع البيئي، وهذا بعد الانتشار المخيف للتلوث الناتج عن نشاط المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، وأصبح يشكل خطرا كبيرا على الإنسان، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالمكونات الأخرى للبيئة.

وتدخّل الدولة للتأثير على الوضع البيئي، من خلال محاولة الحد أو التقليل من التلوث وتحسين نوعية البيئة، وذلك من خلال ما يُعرف بالجبائية البيئية .

الفرع الأول : تعريف الجباية البيئية

سنورد فيما يلي مجموعة من التعاريف :

- تُعرف الجباية البيئية على أنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن: ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية³.

¹ -Boiral Olivier, **Concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'écoefficiente**, op-cit, p: 180.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون(الجزائر)، 2005 ص168 .

³ - Conseil français des impôts : un rapport sur la fiscalité et environnement ,septembre, 2005 , p. 02.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- الجباية البيئية أو كما يُفضل البعض تسميتها بالجباية الخضراء، هي عبارة عن مجموعة الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث¹.
- حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نعني بها، جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاءها (منتجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذات تأثير سلبي على البيئة².
- هي مجموعة القواعد القانونية والإدارية التي تنظم تحصيل الضرائب والرسوم لصالح السلطات العامة من أجل تغطية أعباء الدولة والسلطات المحلية. وتشمل جميع الضرائب والرسوم الجبائية وشبه الجبائية وحقوق التسجيل والطابع وجميع ما تستطيع الدولة جبايته من المجتمع، وللإشارة فإن شبه الضريبة هي الرسوم أو المساهمات الموجهة لتأمين أداء وأشغال الهيئات العمومية، تقدم لصالح الهيئات التي تقدم هذه الخدمات وهي المقابل الحقيقي لها، ولكن من ناحية الطابع الإجباري فهي مشابهة للضريبة³.

وتعريف الجباية البيئية، يستند في الواقع على ثلاثة مقاربات نوردها فيما يلي :

1. **المقاربة حسب الهدف المعلن:** حسب هذه المقاربة؛ فإن الجباية تعد بيئية إذا تضمنت أي إجراء يهدف إلى تحسين الوضعية البيئية، مع اشتراط أن يكون مدون في النصوص القانونية.
2. **المقاربة حسب السلوك:** حسب هذه المقاربة، فإن كل إجراء جبائي يؤدي إلى تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة والحد من التلوث (هو إجراء جبائي بيئي).
3. **المقاربة حسب المنتج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء :** حسب هذه المقاربة، فإن كل إجراء جبائي يكون لوعائه الجبائي تأثير سلبي على البيئة، يعد إجراء جبائي بيئي.

الفرع الثاني: أهداف الجباية البيئية

للجباية البيئية أهداف محددة نبرز أهمها فيما يلي⁴:

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية البيئية من إجراءات ردعية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية، أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية.
- تصحيح نقائص السوق، أو ما يُصطلح على تسميته بفشل السوق.
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلالها إزالة النفايات والحد من التلوث.

¹ - Alain Chauveau, Jean Jacques rosé, op-cit, p: 48.

² - Rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'environnement, service des éditions de IFEN, paris, 2003, p.11.

³ - محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص72.

⁴ - rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'environnement, op.cit, p. 14.

الفصل الأول: الجاية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع، وهذا ما تنص عليه مختلف التشريعات.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع.
- وقاية البيئة محلياً وعالمياً من النشاط الإنساني الضار.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق الفعالية البيئية والاقتصادية، باعتبار أن الضرائب الكبيرة على التلوث، تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث، وبالتالي التقليل من التكاليف التي يتحملها المشروع، مما يؤدي في المدى المتوسط إلى تخفيض الأسعار .
- التحفيز والتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والمُلوثة للبيئة، للتقليل من المصاريف الباهظة التي تؤثر على ميزانية الدولة بهدف التقليل من آثار هذه الأنشطة.
- تشجيع التطور التكنولوجي والبحث العلمي، فيما يخص آليات ووسائل الحد من التلوث، ولاسيما في المنشآت الصناعية الأكثر تلويث .
- السعي نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوّثين عن طريق ردعهم مالياً، وهذا حسب درجة تلويثهم وإضرارهم بالبيئة، بحيث كلما زدا سعر الضريبة، كلما حَفَظَنا الملوّثين نحو تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراماً للبيئة؛
- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، من خلال السعي للحد من التلوث لأن له الدور الكبير في عدم التخصيص الأمثل للموارد.
- المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تُستعمل لتغطية النفقات البيئية.
- تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال سليم بيئياً للموارد المتاحة.
- تشجيع التجديد التكنولوجي والتحويلات الهيكلية في أساليب الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات، المواد الكيماوية المستعملة في الفلاحة سواء كانت أسمدة أو مبيدات.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الجباية البيئية على مجموعة من الإجراءات، وقد صنفت الوكالة الأوروبية للبيئة (AEE) الإجراءات الجبائية البيئية بالاستناد على معايير اقتصادية إلى ما يلي¹:

❖ **إجراءات تغطية التكاليف:** وتهدف هذه الإجراءات إلى تحميل المستفيدين من الخدمات البيئية المختلفة لجزء من تكاليف هذه الخدمات البيئية.

❖ **إجراءات تحفيزية:** وتهدف هذه الإجراءات إلى تعديل السلوك الضار للبيئة دون السعي للحصول على إيرادات.

❖ **إجراءات تمويلية:** وتهدف هذه الإجراءات إلى توفير إيرادات، وهذا التصنيف نسبي، فإجراءات تغطية التكاليف أو الإجراءات التمويلية يمكن أن يكون لهما آثار تحفيزية لتعديل السلوك بما يتناسب مع متطلبات الحفاظ على البيئة، ويمكن تكييفها أكثر لتحقيق أهداف بيئية محددة.

كما يمكن تحليل الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية إلى عدة معايير نذكر منها²:

- **الطبيعة الجبائية للإجراء :** وهنا نميز بين صور الإجراءات الجبائية البيئية والمتمثلة في (الضرائب والرسوم، الإتاوات، الإعفاءات القروض الضريبية ... الخ)؛ فالضرائب البيئية يركز وعـاؤها على منتجات أو معدات تلحق الأضرار بالبيئة؛ والإتاوات البيئية هي الدفع مقابل خدمة بيئية معينة، لذا تعتبر الضرائب البيئية والإتاوات إجراءات جبائية ردعية في حين أن الإجراءات الجبائية التحفيزية تتمثل في الإعفاءات، التخفيضات، القروض الضريبية.
- **مستوى التحصيل :** نقصد بمستوى التحصيل، الهيئات التي تسهر على جمع العائدات الجبائية البيئية، سواء تعلق الأمر بالإجراءات الردعية أو الإجراءات التحفيزية وما إذا كانت تتم على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني، وبصفة عامة؛ فإن هذا المعيار يهدف إلى بيان موضع سياسة الجباية البيئية هل هي محلية أو وطنية .
- **تخصيص الإيرادات :** ويقصد بهذا المعيار هي وجهة الإيرادات الجبائية البيئية، هل هي لصالح ميزانية الدولة، أو لحسابات خاصة، أو لصالح هيئات عمومية أو خاصة .

المطلب الثاني : الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر

الفرع الأول : مفهوم الضرائب البيئية

1- تعريف الضريبة البيئية :

1 - عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية - الحماية الإدارية البيئية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 69 .

2 - موساوي عمر وبالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول سلوك 21 .

نوفمبر 2012، ص - 430 : المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20

لقد عرفت الضريبة البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي "Pigou Cecil Arthur"

1877/1959، في كتابه "اقتصاديات الرفاه" الذي اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث.

* تعرف الضرائب البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئياً؛ بحيث أن إسقاط وصف البيئية على الضرائب في حالة ما إذا كانت وعاءها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية¹.

* هي كل ضريبة تُفرض بمعدل يضمن التخفيض المُعتبر لاستعمال أو استهلاك المنتجات المضرّة بالبيئة، أو إعادة توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو مُنتجات أكثر مواءمة لضرورة الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية².

* الضرائب البيئية هي عبارة عن حقوق نقدية مُقتطعة من طرف السلطات نظير استعمال البيئة، ونعني السلطات: الحكومات المركزية، الجماعات المحلية، أو أي جهاز إداري سواء كان محلي أو وطني مخول قانوناً. أما عبارة "استعمال البيئة" فنعني بها كل نشاط يؤثر سلباً على البيئة، ولاسيما الأنشطة الملوثة كقطاع النقل، القطاع الصناعي... الخ³.

* تُعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) الضرائب البيئية على أنها: مجمل الضرائب المرتبطة بالبيئة، والتي تمتاز عموماً بكونها اقتطاع إجباري بدون مقابل يندرج ضمن وعاء يُهَدَف من خلاله حماية البيئة⁴.

* اعتبر الديوان الأوروبي للإحصاء (Eurostat)، أن الضريبة البيئية هي كل ضريبة يتمحور وعاءها حول الأضرار البيئية⁵.

1 - العايش عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 08.

2 - محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2009، ص: 99.

3 - Dominique bureau et autres, Fiscalité de l'environnement, la documentation française, Paris, 1993, , p : 10 - 11.

4 - كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 12، 2007، ص 5.

5 - الشبكة العامة للمعلومات، دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث .

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

* وهناك من اعتبر أن الضريبة البيئية، تتمثل في الضريبة التي تسمح بإعطاء قيمة نقدية لاستغلال الموارد البيئية، التي غالباً ما يتم استغلالها بالجمان، بحيث نجد أن المنتجين يلقون بنفاياتهم الملوثة في مختلف عناصر البيئة (ماء، هواء، أرض) دون مقابل¹.

* وبالاستناد إلى الهدف المنشود من فرضها، هناك من عرّف الضريبة البيئية على أنها: الضريبة التي تهدف إلى توفير إيرادات مالية يتم تخصيصها لأغراض بيئية من جهة؛ وإلى تحفيز المنتجين أو المستهلكين للحد من التلوث البيئي من جهة أخرى².

والهدف التمويلي يقتضي أن يكون وعاء الضريبة البيئية واسعاً ومعدل الاقتطاع منخفض، أما الهدف التحفيزي للحد من التلوث، فيقتضي أن يكون وعاء الضريبة البيئية ضيقاً ومعدل الاقتطاع مرتفع..

* وعلى العموم يمكننا أن نعتبر اقتطاع بيئي، كل اقتطاع له آثار مؤكدة على البيئة، تتميز بكونها أقل وضوحاً (أي غير محددة بدقة)، غير أنها من دون شك تُعد إيجابية .

2- عناصر الضريبة البيئية :

تشتمل الضريبة البيئية على ثلاثة عناصر أساسية تزيد من فعاليتها في الحد من التلوث، وتتمثل هذه العناصر في³ :

2-1- المكلف بالضريبة البيئية : هو المتسبب في إحداث التلوث وقد تمت صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع ؛ وهذا المبدأ يمي إلى تحمل الملوث تكاليف مكافحة التلوث حتى تكون البيئة في حالة مقبولة وقد تطور في التسعينات ليكون مبدأ قانونياً معترفاً به عالمياً⁴.

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى مبدأ الملوث يدفع في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه "يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل التدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه، إعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية"¹

1 – slim mounir, la fiscalité de l'environnement, mémoire de fin d'étude , institut d'economie douanière et fiscal, koléa, 1997, p 10.

2-CHAMBRE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE DE PARIS : un rapport sur la fiscalité environnementale : se limiter a encourager l'écologie et l'innovation, septembre 1999.p. 23.

³ عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، 2011، ص402.

4 – عبد الشافي العشماوي، "الحسابات القومية الاقتصادية البيئية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القاهرة، 5-7 يونيو 2007 ، ص21.

ويهدف مبدأ الملوث يدفع إلى تحقيق غايتين أساسيتين وهما :

- تحديد وتقليص نسبة التلوث لأقصى درجة ممكنة .

- توفير لنفقات اللازمة وكل التدابير للوقاية من التلوث ومكافحته

2-2- وعاء الضريبة البيئية : يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه " المادة أو المال أو الشخص

الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك² ، أما وعاء

الضريبة البيئية فيتحدد من خلال :

أ- اختيار وعاء الضريبة البيئية : أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، فعلى عكس الشائع بالنسبة

الضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية يتحدد بوحدات مادية كحجم المخلفات التي تصرف في المياه،

أو كمية الملوثات التي تطل في الهواء، كما أنه لا يوجد وعاء شامل تتحدد بمقتضاه الضريبة البيئية، وإنما

يختلف هذا الوعاء باختلاف أنواع الضرائب، لكن من الضروري أن يكون الوعاء مرتبط بالتلوث .

ب- تحديد وعاء الضريبة البيئية : وهو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من- المادة موضوع الضريبة،

ويقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث (Optimum Level of Pollution)

المسموح به اجتماعيا .

ج- تقدير وعاء الضريبة البيئية : نظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ

عادة الأنظمة الضريبية في مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على

أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وتبيان مقدار

الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقا لنوع وطبيعة تلك الملوثات³.

1 - جون نورغارد، فاليري ريلين هيل، "مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول"، قضايا اقتصادية، العدد 25، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2000، ص 15.

2 - بوزيدة حميد . جباية المؤسسات . الطبعة الثانية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 30 .

3 - عمرو محمد السيد الشناوي . تقويم الضريبة البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة . مجلة البحوث القانونية، 2011 ، أفريل، العدد 49 ، ص 422.

2-3- **سعر الضريبة البيئية** : يقصد بسعر الضريبة بوجه عام المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو هو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة¹ :

أ - **السعر الثابت (النسبي)** في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتاً، أي ثبات النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر، ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول و الإدارة الضريبية.

ب - **السعر التصاعدي** : وفقاً لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة لها، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة، ويعد هذا الأسلوب الأنسب في التطبي في حالة الضرائب البيئية، لما ينطوي عليه من حوافز قوية إلا أن الصعوبة الأساسية التي تواجهها الدول عند تقرير فرض الضريبة البيئية هي تحديد معدل هذه الضريبة، غير أن تحديد الأضرار المترتبة عن التلوث مسألة في غاية الصعوبة .فالتلوث يترتب عنه آثار قد تكون آثار مباشرة كالأضرار التي تقع على الصحة وعلى رفاهية المجتمع، أو آثار غير مباشرة كالأضرار التي تصيب النظام الإيكولوجي والتي تمتد لفترات طويلة ولا يسهل معرفة حساسيتها بشكل دقيق² .

3- أنواع الضريبة البيئية :

تأخذ الضرائب عدة أنواع و تختلف درجة التفاوت بين كل نوع، ويمكن أن نميزها كالاتي :

أ- الضريبة على المنتجات :

وتدعى (output tax) وهي ضريبة قيمية أو نوعية تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلوث البيئة وينتج عنها أضرار اجتماعية، علماً أن الهدف من هذه الضريبة هو خفض مستوى الملوثات إلى مستويات دنيا مقبولة اجتماعياً³، أي لا تحدث أضراراً بيئية من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى. وهنا يتدخل مبدأ آخر وهو مبدأ حساب تكاليف التلوث كعنصر داخلي حيث تعكس أسعار السلع والخدمات تكاليف إنتاجها، بحث تدخل هذه التكاليف في سعر هذه السلع التي تؤدي إلى التلوث، وهذا ما يؤدي بها إلى رفع أسعارها وتصبح أقل تنافسية .

كما يحقق هذا النوع من الضرائب عدة مزايا منها :

1- محمد حلمي محمد طعمة .دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة .أطروحة دكتوراه .دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية :جامعة عين شمس، 2001 ، ص 53.

2 - جمال الدين موسى أحمد .دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة.مصر.2000.ص17 .

3_ DAVIDel Nellor, D.C, "Environmental Taxes", Washington,1995, p108-109.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- سهولة تحصيل الضريبة وانخفاض التكاليف المصاحبة لها .
- خضوع المنتجات النهائية المستوردة التي تؤدي إلى التلوث للضريبة وخاصة المنتجات المشابهة للمنتجات الوطنية مما يفقدها الميزة التنافسية .
- ارتفاع أسعار المنتجات الملوثة للبيئة مما يشجع المستهلكين والمنتجين للتحويل للسلع البديلة والصديقة للبيئة¹.

ب- ضريبة النفایات أو الانبعاث الملوثة :

وتدعى (Emission tax) وتفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية لتكلفة مخرجات التلوث، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة²، وعليه فنتيجة لهذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة، يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي يتبين أنها سبب التلوث البيئي.

إن وعاء الضريبة البيئية على الانبعاث أو التدفقات لا يتحدد بقيمة نقدية ولكن بوحدات مادية مثل حجم المخلفات التي تعرف في مسطحات المياه، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، وهذا الوعاء يجب أن تتوافر بينه وبين التلوث البيئي علاقة مباشرة³.

ويعد هذا النوع من أكثرها انتشارا وشيوعا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقد يكون محل هذه الضريبة مخرجات عمليات الصرف والتفريغ من نفايات سائلة في المياه النفایات تلوث الجو وتفرض ضريبة الكربون للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون باعتباره من أهم الغازات المسببة لاحتباس الحراري⁴.

وجوهر استخدام هذا النوع الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة⁵.

¹ - إبراهيم كامل الشوابكة، دور القوانين الضريبية (الجباية) في الحد من التلوث البيئي، مجلة الأحداث القانونية التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، العدد 24، 2004، ص 22.

² - عصام خوري، عبير ناعسة، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، العدد 29، 2007، ص 71.

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، 2011، ص 411.

⁴ - إبراهيم كامل الشوابكة، مرجع سابق، ص 26، 27.

⁵ - محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية للدراسات، 2009، ص 65.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

وتهدف الضريبة على الكربون للحد من انبعاثات التلوث، ويكون تحديد الضريبة على الكربون من خلال تساوي تكلفة الضريبة لكل وحدة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع المنافع التي يمكن الحصول عليها من عدم انبعاث تلك الوحدة، وتحصل بطريقتين هما :

- فرض الضريبة على الشكل الخام لأنواع الوقود (مرحلة الإنتاج) تتميز بسهولة من الناحية الإدارية والقدرة على أخذ مستوى الانبعاث خلال عملية الإنتاج لتحديد معدل الضريبة .
- تحصيل الضريبة من المستهلكين النهائيين لذلك يحدد مستوى الضريبة على المنتج النهائي وتستفيد هذه الطريقة من الهيكل السائد لضرائب الاستهلاك وتعمل على دمج ضرائب الكربون فيه¹

الفرع الثاني: الرسوم البيئية

1- تعريف الرسوم البيئية :

نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها (مثل : رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب...) .

2- صور الرسوم البيئية في التشريع الضريبي الجزائري :

1-2- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة :

أ- أصناف النشاطات الملوثة والخطيرة :

ب- مبلغ الرسم :

حيث يحدد المبلغ الوحدوي للرسم على حسب ما إذا كانت المنشآت تشغل أقل أو أكثر من

شخصين:

- بالنسبة للمنشآت التي تشغل أكثر من شخصين²:

يحدد مبلغ الرسم الأساسي كما يأتي:

1- إبراهيم كامل الشوايكة، مرجع سابق، ص28.

2 - المواد من 88 إلى 94 من قانون المالية 2020 .

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- 180000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، على الأقل لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.

- 130000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، لترخيص الوالي المختص إقليمياً.

- 30000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

- 13500 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها للتصريح.

- بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين:

يحدد مبلغ الرسم الأساسي كما يأتي:

- 34000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.

- 25000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليمياً.

- 4500 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

- 3000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة للتصريح.

ج- تخصيص ناتج الرسم :

يحصل الرسم من طرف القابض المختص إقليمياً، على أساس تعداد المنشآت الذي تقدمه المصالح

المكلفة بالبيئة، ويخصص حاصل الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة كالاتي:

33 % - لميزانية الدولة .

67 % - للصندوق الوطني للبيئة .

2-2- الرسوم المتعلقة بالتلوث الجوي:

أ- الرسم على المنتجات البترولية

تعتبر الرسوم على المتوجات البترولية أداة فعالة لإعادة تعديل أسعار الوقود وفقاً للآثار الاقتصادية

الاجتماعية والميزانية المتوقعة ويطبق على المنتجات البترولية أو المنتجات المماثلة، المستوردة أو التي تم

الحصول عليها في الجزائر، ولاسيما في المصنع الذي يتم تشغيله، وفقاً للمعدلات الآتية¹:

- بالنسبة للبترين الممتاز يقدر بـ 1400.00 دج للتر الواحد.

- بالنسبة للبترين العادي يقدر بـ 1300.00 دج للتر الواحد.

- بالنسبة للبترين بدون رصاص يقدر بـ 1400.00 دج للتر الواحد.

- بالنسبة للمازوت يقدر بـ 400.00 دج للتر الواحد.

¹ - حسب قانون المالية لسنة 2019 .

- بالنسبة لغاز GPL يقدر بـ 1.00 دج للتر الواحد.

ب - الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية :

يطبق هذا الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا، حيث تحدد تسعيرة هذا الرسم بـ

06 دج للكيلوغرام الواحد .

كما يخصص ناتج حاصل الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية كالاتي¹:

29 % - للصندوق الوطني للبيئة .

71 % لميزانية الدولة.

ج- الرسم الخاص على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم :

يطبق هذا الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة داخل التراب الوطني،

والتي ينتج عن استعمالها زيوت مستعملة، حيث تحدد تسعيرة هذا الرسم 18750 دج لكل طن.

وتخصص عائدات هذا الرسم على حسب ما إذا الزيوت والشحوم مستورة أو مصنعة محليا كالاتي²:

- بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة:

30 % لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

30 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

40 % الميزانية الدولة.

- بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني:

30 % لفائدة البلديات.

30 % للصندوق الوطني للبيئة .

40 % لميزانية الدولة.

خ - الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة :

يفرض هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة فقط، ويحدد مبلغ كالاتي³:

1 - المادة 117 من القانون المؤرخ - في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992.

2 - المادة 120 من القانون المؤرخ - في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992.

906- دج، عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة .

600- دج، عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

ويوزع حاصل هذا الرسم كالاتي:

- 30% لفائدة البلديات؛

- 40% للصندوق الخاص للتضامن الوطني؛

- 30% لميزانية الدولة.

د- الرسم على الوقود :

يطبق هذا الرسم على كل من الوقود البترين الممتاز والبترين العادي، والبترين بالرصاص، وعلى غاز

أويل.

- تسعيرة الرسم

وتحدد تسعيرة هذا الرسم كما يأتي:

- بالنسبة للبترين الممتاز والعادي وبالرصاص تقدر ب 6.06 دج للتر؛

- بالنسبة للمازوت، يقدر الرسم ب 6.36 دج للتر.

- تخصيص ناتج الرسم:

يقتطع هذا الرسم ويحصل بنفس الإجراءات المقررة قانوناً للرسم على المنتجات البترولية، أما

بالنسبة لتوزيع ناتج هذا الرسم كالاتي:

- 60 % لحساب الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

- 40 % لحساب الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

2-3- رسوم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية السامة والخطيرة:

أ- الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات :

يؤسس رسم لتشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة، حيث تحدد تسعيرة هذا

الرسم 660.00 دج لكل طن.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

-30 % لفائدة ميزانية الدولة.

-90 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-10 % لميزانية البلديات.

ب - الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات :

يؤسس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات، ويضبط الوزن المعني وفقاً لقدرات وأنماط العلاج في كل مؤسسة، حيث تحدد تسعيرة هذا الرسم 36.666 دج لكل طن.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي¹:

- 26 % لفائدة ميزانية الدولة .

-06 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- 26 % لميزانية البلديات.

ج- الرسوم التكميلية :

- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي² :

يؤسس رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، المؤسسة وفقاً لحجم المياه المطروحة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول .

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

-30 % لفائدة لميزانية الدولة .

-30 % للصندوق الوطني للبيئة .

-30 % لميزانية البلديات .

-30 % الصندوق الوطني للمياه.

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي³:

¹ - حسب قانون المالية 2018 .

² - حسب قانون المالية 2018.

³ - حسب قانون المالية 2018.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

يؤسس رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحدد، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي :

-29 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-71 % لميزانية الدولة.

4-2 - الرسوم على المواد التبغية:

أ- الرسم الإضافي على المواد التبغية :

يفرض هذا الرسم على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك في الجزائر، حيث يحدد مبلغه ب :05
دج عن كل رزمة أو علبة أو كيس، كما يحصل الرسم الإضافي على المواد التبغية حسب نفس الشروط المطبقة على الرسم الداخلي على الاستهلاك، وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

0 -دج، لفائدة الصندوق الخاص بالاستعمالات ونشاطات العلاجات الطبية؛

0 -دج، لفائدة صندوق التضامن الوطني؛

2 -دج، لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 362 033 المعنون ب " :الصندوق- الوطني للضمان الاجتماعي"

2 -دج، لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 362 039 المعنون ب " :صندوق- مكافحة السرطان."

ب- الرسم الداخلي على الاستهلاك

يتكون الرسم الداخلي على الاستهلاك من جزء ثابت، ومعدل نسبي يطبق على المنتجات الآتية:

- السجائر من التبغ البني : الجزء الثابت 0.006.66 دج // كغ.

- السجائر من التبغ الأشقر :الجزء الثابت 2.206.66 دج // كغ.

- السيجار :الجزء الثابت 2.066.66 دج // كغ.

- التبغ للتدخين :الجزء الثابت 092.66 دج // كغ.

-الشيشة :الجزء الثابت 392.66 دج // كغ.

- التبغ للمضغ :الجزء الثابت 990.66 دج // كغ.

- التبغ للشم: الجزء الثابت 990.66 دج // كغ.

- الولاعات: معدل الرسم. 20%

ج- الرسم على عمليات بيع المنتجات التبغية :

أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2009 ، ويعتبر رسم جزائي يقدر بنسبة 3% على عمليات بيع المنتجات التبغية المحققة من طرف بائعي التبغ بالتجزئة، ويقتطع هذا الرسم على من قبل منتجي التبغ بعنوان كل عملية، ويسدد شهرياً لقابض الضرائب المختص إقليمياً خلال العشرين يوماً الأولى من الشهر الموالي للاقتطاع.

5-2- الرسم المتعلق بجمع النفايات الحضرية :

حول المشرع الجزائري للسلطات المعنية حرية نسبية في تنظيم بعض الرسوم الايكولوجية، ونتيجة للقيمة الزهيدة التي كانت تفرض على رفع النفايات المنزلية، لم تتطور خدمات رفع النفايات ولم يكن بمقدرة البلديات تطوير أساليب معالجة هذه النفايات، إذا لم تكن تكتفي إلا برفع النفايات من المناطق الحضرية وإلقائها في الوسط الطبيعي، لذا جاء قانون المالية لسنة 2002 ليحسد مبدأ الملوث الدافع لمعالجة هذا الوضع، وتم تحديد نسب رسوم جمع القمامة السنوية المطبقة على جميع العقارات التي بنيت نيابة عن أصحابها أو التي تقع على عاتق المستأجر الذي يمكن أن يسعى مع المالك بشكل مشترك ومتعدد من أجل دفعه.

ويتم تحديد مبلغ الضريبة على النحو الآتي¹:

- ما بين 066 دج و 0.666 دج، لكل غرفة للاستخدام السكني .

- ما بين 0.666 دج و 06.666 دج، لكل غرفة للاستخدام المهني أو التجاري أو الحرفي أو ما شابه.

- ما بين 0.666 دج و 26.666 دج، لكل أرض مخصصة للتخييم والقوافل.

- ما بين 06.666 دج و 066.666 دج لكل غرفة، للاستخدام الصناعي أو التجاري أو الحرفي أو

ما شابه، مما يؤدي إلى إنتاج كميات أكبر من النفايات من الفئات المذكورة أعلاه.

¹ - المادة 02 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 43، 2003.

الفرع الثالث : أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية

إن آلية الجباية البيئية تعمل على تنظيم العملية التنموية، من خلال وضع التنمية في قلبها الإيجابي والموازن لعملية المحافظة وحماية البيئة، لأنها تجعل الأعوان الاقتصاديين يحترمون ويضعون نصب أعينهم حماية البيئة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي هي تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. دون أن ننسى الدور الذي تلعبه الجباية في تقليص الأنشطة الملوثة، وذلك من خلال الرسوم المفروضة على بعض النشاطات.

لكن بالنظر إلى مختلف صور الجباية البيئية فإن حصيلتها لا تخصص كلها لحماية البيئة ومكافحة التلوث، إذ تم تخصيص 90 % منها للصندوق الوطني للبيئة والساحل، و 20 % متبقية موزعة بين البلديات والخزينة العامة¹، مما يؤدي هذا الإنفاق لوعاء الجباية البيئية في غير المجال البيئي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة، وتقليص الموارد المالية لمكافحة التلوث، ومن خلال ما سبق فإن الجباية البيئية تؤثر على التنمية، حيث توازن بين حماية البيئة أي حق الإنسان في بيئة نظيفة، وبين تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي والذي يتجسد في حرية الأفراد في ممارسة النشاطات الصناعية وغيرها.

كما نلتبس من الجباية البيئية تكريس حماية البيئة انطلاقاً من المكتسبات التي حققتها المؤسسات الاقتصادية على الواقع، التي لها أثر إيجابي من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية نوجزها كالاتي :

- التعديل الإيجابي لسلوك الملوّثين عن طريق ردعهم مالياً، وهذا بحسب درجة تلويثهم للبيئة و مدى الإضرار التي يلحقونها بها .

- فرض الضرائب البيئية تؤدي بالأفراد والشركات إلى التوقف عن النشاط الملوّث للبيئة أو تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة، أو المساهمة في البحث عن طرق وآليات تكفل قيامها بنشاطها دون تلويث البيئة.

- مساهمة الجباية البيئية في تمويل السياسات البيئية للدولة والعمل على الحد من الإنفاق البيئي من الخزينة العمومية

- استعمال الجباية البيئية كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث مباشرة في أسعار السلع والخدمات بما يكفل التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية الرامية إلى الحفاظ على البيئة² .

- تعد الجباية البيئية أداة لتمويل التنمية وتشجيع الاستثمارات والنشاطات التي تراعي خصوصية البيئة من جهة، وأداة ردعية من جهة تعمل على تكريس الثقافة البيئية لدى مختلف تركيبات المجتمع .

1 - المادة 205 من القانون رقم: 01-21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 معدلة بموجب المادة 64 من القانون رقم : 17-11 ،

المتضمن قانون المالية لسنة 2018 .

2- Beat burgenmeier et Yuko harayama, théorie et pratique des taxes environnementales, ECONOMICA, paris, 1997, p94.

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

- تحقيق تغييرات في أنماط السلوكيات الفردية، وإحداث تغير في استغلال واستخدام الموارد البيئية من خلال خفض تأثيرها السلبي على البيئة، إما بتقليصها أو إحلال مواد أقل أضرار للبيئة¹.
- العمل على تكريس مفهوم المواطنة البيئية .
- تلعب الجباية البيئية من جهة على خلق نوع من التكامل مع التشريع الوطني، إذ أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين، وكذا من جهة أخرى إيجاد مصادر تمويلية جديدة لمكافحة التلوث والتشجيع على عدم إعادة تدوير النفايات الخاصة .
- انخفاض حجم الأضرار التي تنتج عن انبعاثات الهواء الملوث والمياه .
- انخفاض في عدد الأفراد المصابين بالأمراض وتكلفة علاجهم، الناتجة عن أضرار عناصر تلوث البيئة .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة :

المطلب الأول : الرسائل والمذكرات

الدراسة الأولى للباحث عبد الباقي محمد بعنوان : - مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير بجامعة الجزائر سنة: 2010/2009

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى المساهمة الفعالة للوسائل الاقتصادية في إجراء تقييم اقتصادي للبيئة، باعتبار أن البيئة مورد نادر، والتي أوضحت بأهمية الجباية البيئية كأداة للسياسة البيئية المنتهجة كإحدى الوسائل الاقتصادية المتبعة في هذا الشأن، حيث كانت البداية في سنة 1992 من خلال فرض بعض الرسوم البيئية، وتم إعادة تثمين الرسوم البيئية في عام 2003 ، كما تم إعادة ضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة في عدة مراسيم؛ غير أن الإيرادات التي يتم تحصيلها من الرسوم البيئية تعتبر قليلة جدا وتتراوح بين 20-30 % في المتوسط، وبذلك فهي غير كافية من جهة تحفيز الأعوان الاقتصاديين للتقليل من حجم المخلفات الضارة بالبيئة، ومن جهة أخرى تمثل نفقات الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث المكلفة بالجباية البيئية كبيرة جداً، ولا يمكن أن تتوافق مع حجم الإيرادات المحصل عليها من هذه الرسوم، وكما أنه من الملاحظ أن الرسوم المفروضة على الأنشطة الملوثة في الجزائر تساهم في التقليل من حدة التدهور البيئي، بالرغم من المشاكل التي تتخبط فيها.

- الدراسة الثانية للباحث محسن محمد أمين قادر بعنوان : " التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد

من التلوث البيئي"، رسالة ماجستير في العلوم البيئية للأكاديمية العربية بالدنمارك سنة 2009

1 - سيد محمد، حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة، مطابع الشرطة، القاهرة، 0111 ، ص: 259 .

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم النظام البيئي ومشاكله ومكوناته، ثم تطرق إلى التربية البيئية ومفهومها، وأهميتها وتطوراتها التاريخية وهدفها ومبادئها وكيفية تعليمها وضرورة إدخالها أو تضمينها في المناهج الدراسية لاكتساب الثقافة البيئية للمتعلمين وترسخ فيهم الثقافة البيئية، ثم التطرق إلى مفهوم الوعي البيئي وقياس مستواه والتوعية البيئية من خلال عناصر التنوير البيئي وأبعادها ودور الإعلام البيئي في حل المشاكل البيئية.

بعدها تم التطرق إلى القوانين والتشريعات البيئية التي تتكون من عدة عناصر مثل دور القوانين والتشريعات البيئية في التصدي للمشكلات البيئية وبعدها يتم التطرق إلى الضريبة البيئية وتأثيرها في الحد من المشكلات البيئية.

- الدراسة الثالثة للباحث السعيد زينات بعنوان : " دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، رسالة ماجستير في علوم التسيير بجامعة مسيلة سنة 2016".

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تدخل الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال الضرائب والرسوم البيئية، مما يؤثر في المؤسسة ويقلل من تلويثها للبيئة، وتستطيع تبني مظاهر السلوك البيئي؛ الإنتاج الأنظف، الاتصال البيئي، والإبداع البيئي وغيرها.

كما توصلت إلى أن المؤسسة الاقتصادية عامة، وخاصة تلك الموجه إليها أصبح الاتهام بعوائدها للبيئة، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان البعد البيئي أثناء ممارسة أنشطتها، لتساهم بذلك في التقليل من حدة التلوث البيئي، كما يجب عليها أن تعتمد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية وبالأخص القابلة للنفاد منها لتضمن نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد؛ وتتدخل الدول لتوجيه هذه السلوكيات من خلال مختلف الضرائب والرسوم البيئية، وللضغط على هذه المؤسسة، يجب عليها تفعيل هذه الضرائب والرسوم، من خلال تحديد أوعيتها وطرق تحصيلها، وذلك بهدف توجيه السلوك البيئي وبعث إبداعات بيئية لهذه المؤسسات الاقتصادية .

- الدراسة الرابعة للباحث هشام الكربو بعنوان : " فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة"، مذكرة ماستر في محاسبة معمقة بجامعة ورقلة سنة 2013 .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الجباية البيئية على المؤسسات الاقتصادية وإيجاد الآليات التي يمكن استخدامها للحد من التلوث البيئي، و هذا بالتطرق إلى أهم القوانين و التشريعات و أحدثها في هذا المجال،

وإيضاح ما إذا كانت هذه القوانين ذات فعالية في تحقيق النتائج المنتظرة منها أم لا و هذا بالإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول :ما مدى مساهمة الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث؟

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صورة لأهم الجوانب والتنظيمات الفنية للجباية البيئية، وعليه قد خلصت الدراسة إلى أن للجباية البيئية تأثير على الخزينة العمومية من المداخل المتأتية من فرض الرسوم البيئية، حيث لا ينعكس ذلك على المجال البيئي لخطط المؤسسة

- الدراسة الخامسة للباحثة بوجمعة سارة بعنوان : " دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة الحالة الجزائر - ولاية بسكرة)"، جامعة بسكرة سنة 2016 .

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالتلوث البيئي من جهة ومن الضرائب البيئية من جهة أخرى، وأهم الآليات والسياسات وكذلك التشريعات القانونية الكفيلة بحماية البيئة والحد من أشكال التلوث الذي يواجهها، وذلك نظرا لأن استمرارية وبقاء الإنسان لا يتم إلا مع بقاء البيئة الطبيعية دون استنزاف وتلوث؛ وذلك لإتاحة الفرصة للأجيال القادمة الاستفادة منها، وعرض بعض الأساليب للتحكم بالتلوث البيئي، وكيف يمكن للضرائب البيئية أن تساهم في كبح جماح التلوث البيئي وذلك باعتماد ضرائب ورسوم على المنتجات، وعلى النشاطات الإنتاجية الملوثة للبيئة، لأنها تعتبر أهم أداة في مجال حماية البيئة من التلوث البيئي، والتي تبنتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كوسيلة لها لحماية بيئتها، والجزائر كغيرها من الدول التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير تشريعاتها الضريبية الخاصة بحماية البيئة رغم تأخر صدورها إلى غاية سنة 1992، وذلك بالتعرف على واقع البيئة في الجزائر.

- الدراسة السادسة للباحث بودواية سعيد بعنوان : " الجباية البيئية كآلية لتعزيز حماية البيئة الجزائرية كدراسة حالة، مذكرة ماستر في القانون بجامعة سعيد، سنة 2015-2016 ".

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للبيئة والجباية البيئية، من خلال مفهوم البيئة ومفهوم التلوث وأنواعه المختلفة. ثم التطرق إلى ماهية الجباية وأهدافها وأنواعها، وأساس فرض الجباية، من خلال التعرف على الآليات القانونية الجبائية لتعزيز حماية البيئة في الجزائر، وهذا من خلال التعرف النظام الجبائي ومكوناته ومختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بالبيئة في الجزائر ومدى تأثيرها على البيئة في الجزائر.

المطلب الثاني : المقالات

– الدراسة الأولى للباحثة جندلي تريده بعنوان : " الجباية البيئية في الجزائر بين الواقع والتحديات – مقال بمجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، المجلد 3، العدد 1، 2018.

وتهدف هذه الدراسة إلى كيفية اهتمام الجزائر بالبيئة من خلال سن قوانين واعتماد جملة من الآليات بهدف حماية البيئة بغرض التخفيف من حدة السكون بفرض الجباية البيئية، كما تسعى السلطات إلى حماية البيئة والحيلولة دون استفحال ظاهرة التلوث البيئي وترتكز في تحقيق ذلك الهدف بغرض جباية البيئية تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع من أجل التقليل من التلوث، وهذا وهناك ثغرات النقائص في هيكل النظام الجبائي في مجال الجباية البيئية.

والتي توصلت إلى :

- التفكير في إيجاد آليات تفعيل الجباية البيئية.
- فرض ضرائب معتبرة على أساليب استغلال الموارد الطبيعية الأكثر تلوثا.
- تفعيل القوانين الرادعة إثر ترك أثر سلبي على البيئة.
- زيادة رسوم على الموارد الملوثة أو استبدالها لموارد أقل تلوث.
- تحفيز المؤسسات التي تعتمد وتعمل بالآلات ومواد أقل تلوث مثل : (الطاقة الشمسية)
- تعاون دولي بين الجزائر وباقي الدول من أجل اعتماد نظام جبائي بيئي.

– الدراسة الثانية للباحثين هشام سفيان صلاواتشي ويوسف بودلة بعنوان : " الجباية البيئية وآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر " مقال بمجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 ، المجلد 7، العدد 1 ، 2018.

- وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة كيفية تأثير أو مساهمة الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي في الجزائر، حيث تقوم السياسة الجنائية على مبدأ الملوث الدافع الذي تم الإغلاق عنه منذ سنة 1972 هي الوسيلة المتخذة لمكافحة التلوث البيئي وحماية البيئة من مختلف الأضرار. والتي توصلت إلى أن :
- – الجباية البيئية لتحقيق الإيرادات الممكنة والمالية لتغطية تكاليف أضرار التلوث.
- – الجباية البيئية بتطويرها للمساهمين في وجود رسوم جبائي بيئي جديدة تساهم بدورها في الإيرادات وتغطية التكاليف الخاصة بالتسوق.
- – تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الصديقة للبيئة المستخدمة للتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

– الدراسة الثالثة للباحث حليس عبد القادر بعنوان : " الدور الريادي لإدارة الجمارك في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة" مقال بمجلة التكامل الاقتصادي جامعة أحمد دراية بإدرار، المجلد 4، العدد 3، 2016.

وتهدف هذه الدراسة إلى كيفية تمركز إدارة الجمارك بالدور الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبسيط الإجراءات لكل المتعاملين وحماية البيئة وذلك من خلال تطبيق الاتفاقيات البيئية والأهم كيف تساهم إدارة الجمارك الجزائرية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك التحول نحو الجمارك الخضراء بمعنى جمارك صديقة للبيئة منها اتفاقية بازل :

- بروتوكول مونتريال .

- إتفاقية حظر تطوير الأسلحة الكيميائية و تدميرها.

- إتفاقية روتردام.

المهام :

- حماية البيئة بكل مكوناتها.

- محاربة التدريب البيئي .

- محاربة التلوث .

- تطبيق جباية الجمركية الخضراء (الرسم على الأطر المطاطية) (الرسم على الزيوت) (الرسم على

الأكياس البلاستيكية) (الرسم على الوقود)

ولقد توصلت خلاصة الدراسة إلى أن هناك استفحال كبير للجريمة البيئية على المستوى العالمي، وأن هناك مجموعة من الاتفاقيات وهناك التزام كبير من إدارة الجمارك والرقابة وفرض جملة من الضرائب والرسوم وتحصيلها كما أن هناك نقص تعالج بالتطوير والتكوين لأعوان الإدارة الجمارك الجزائرية دوريا لمواكبة الجريمة البيئية وأشكالها.

– الدراسة الرابعة للباحث برحماني محفوظ بعنوان : " الجباية البيئية " مقال بمجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، المجلد 4، العدد 1، 2015.

وتهدف هذه الدراسة إلى أن فرض الضرائب أو الرسوم البيئية يعزز مبدأ الملوث يدفع ودمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج وخلق الحافز لكل من المستهلكين والمحتجين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

البيئة ومن ضمن الضرائب والرسوم ذات طابع جبائي : رسم التطهير، الرسم التكميلي على المياه المستعملة، إتاوة المياه، إتاوة المحافظة على وجود المياه الخ .

ولقد توصلت إلى أن الحفاظ على البيئة من التدهور مسؤولية الجميع بصفقتها مشاكل القرن فهي تستلزم تخفيضات كبيرة في الانبعاثات المؤدية للاحتباس الحراري ويتطلب هذا تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة في ميدان الطاقة والنقل والصناعة للحد من التلوث .

المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1) يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والسابقة

الدراسات السابقة	الحدود المكانية والزمنية للدراسة	الأداة المستخدمة للدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر	مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أما الحدود الزمنية فكانت من 1992 إلى 2008	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات ومقالات	التعرف على الجباية البيئية ومدى مساهمة الجباية البيئية في التنمية الاقتصادية	التعرف على الجباية البيئية ومدى مساهمة الجباية البيئية في التنمية الاقتصادية
التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي	الحدود المكانية كانت الدراسة في لبنان أما الحدود الزمنية فقد كانت في 2017/2016	فقد استخدمت في هذه الدراسة طريقة الاستبيان والتحليل الوثائقي لها	التعرف على الجباية البيئية وأثرها في الحد من التلوث	التعرف على أثر الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي
دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة	الحدود المكانية كانت مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في المسيلة أما الحدود الزمنية فقد كانت من 2010 - 2014	استخدم في هذه الدراسة إجراء المقابلة لتحصيل المعطيات والتحليل الوثائقي لها	دور الجباية في الحد من التلوث	دور الضرائب والرسوم في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال	الحدود المكانية كانت على مستوى مديرية	استخدم في هذه الدراسة الأبحاث	دور الجباية في الحد من التلوث	التعرف على فعالية الجباية في

الفصل الأول: الجباية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

التلوث - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة	البيئة لولاية ورقلة أما الحدود الزمانية فقد كانت من 2009-2014	والدراسات التي اهتمت بالبعد البيئي من مقالات محكمة والجرائد الرسمية	حماية البيئة والد من التلوث
دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث (دراسة الحالة ولاية بسكرة)	الحدود المكانية كانت على مستوى ولاية بسكرة أما الحدود الزمنية فقد كانت من 2010-2013	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات ومقالات	دور الضرائب في الحد من التلوث البيئي
الجبابة البيئية كآلية لتعزيز حماية البيئة الجزائر كدراسة حالة .	الحدود المكانية كانت الجزائر ككل أما الحدود الزمانية فقد كانت من 2010 - 2015	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات ومقالات	الجبابة البيئية لتعزيز حماية البيئة
الجبابة البيئية في الجزائر بين الواقع التحديات	الحدود المكانية كانت الجزائر ككل أما الحدود الزمانية فقد كانت من 2018	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات ومقالات	التعرف على مدى مساهمة الجبابة البيئية في التنمية الاقتصادية
الجبابة البيئية وآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر	الحدود المكانية كانت الجزائر ككل أما الحدود الزمانية فقد كانت من 2018	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات ومقالات	التعرف على مدى مساهمة الجبابة البيئية من التلوث البيئي
الدور الريادي لإدارة الجمارك في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	الحدود المكانية كانت الجزائر ككل أما الحدود الزمانية فقد كانت من 2016	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات	الجبابة البيئية في الحد من التلوث

الفصل الأول: الحماية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

		ومقالات		
التعرف على مدى مساهمة الحماية البيئية	الحماية البيئية في الحد من التلوث	فقد استخدمت في هذه الدراسة الكتب والتقارير والأبحاث العلمية من مذكرات ومقالات	الحدود المكانية كانت الجزائر ككل أما الحدود الزمانية فقد كانت من 2015	الحماية البيئية

الخلاصة :

الفصل الأول: الحماية البيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبينت الأهمية البالغة للحماية البيئية في الحد من التلوث والعمل على تعزيز هذه الآلية لتمكين المؤسسات الاقتصادية من التأقلم مع تنشيط الحياة الاقتصادية و الحد من التلوث لما له من آثار سلبية كبيرة على المجتمع ككل ولما له من آثار اقتصادية خطيرة على الاقتصاد الوطني .

تعتبر الحماية البيئية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة للحد أو التقليل من حجم التلوث البيئي لحماية البيئة، والتي تبنتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كوسيلة لها لحماية بيئتها، والجزائر كغيرها من الدول التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير تشريعا بحماية البيئة رغم تأخر صدورها إلى غاية سنة 1992، كما تم توضيح كيفية مساهمة الحماية البيئية في كبح جماح التلوث البيئي وذلك باعتماد ضرائب ورسوم على المنتجات، وعلى النشاطات الإنتاجية الملوثة للبيئة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تكميد:

بعد الدراسة النظرية للجباية البيئية وفعاليتها في المؤسسات الاقتصادية ومعرفة مدى تأثير الجباية البيئية وفعاليتها من أجل تحسين أداء المؤسسات تجاه البيئة ، سنحاول تجسيد ذلك في دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على العينة المدروسة، وذلك لمعرفة مدى فعالية الجباية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل فقد تم دراسته على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستبيان وأيضا معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستبيان وطريقة توزيعه وأيضا التعرّيج على العينة المدروسة وفي الأخير الصعوبات التي واجهتنا.

المطلب الأول: اختيار وإعداد الاستبيان

سننطلق في هذا المطلب إلى أسباب اختيار طريقة الاستبيان وكيفية إعدادها بما يتماشى مع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: اختيار طريقة الاستبيان

لقد كان اختيارنا لطريقة الاستبيان لوجود عدة مميزات في هذه الطريقة والتي ساعدتنا كثيرا في هذه الدراسة نذكر منها :

التمكن من الحصول على المعلومات بطريقة سهلة من عدد كبير من المستجوبين .
الموضوعية الكبيرة التي تتميز بها طريقة الاستبيان، وهذا ما يعطي معلومات موثوقة وصحيحة .
توفر الوقت الكافي للمستجيب للإجابة على أسئلة الاستبيان مما يؤدي إلى الدقة في اجاباته.
الأخذ بطريقة الاستبيان دائما تكون أكثر دقة وشمولية، وأن يكون هناك إلمام أكبر بالمعلومات التي نحتاجها في الدراسة.

الفرع الثاني: إعداد الاستبيان

أولاً: بناء الاستبيان

ارتكزنا في بناء الاستبيان على وضع فرضيات رئيسية متوافقة مع فرضيات الدراسة، ويتم التفصيل في كل فرضية عن طريق عدة فرضيات تكون مرتبطة بالفرضية الأصل، حسب هذه الخطوة في وضع فرضيات رئيسية تكون موافقة للفرضيات المتعلقة بالدراسة، هذا وقد تم تحديد ثمانية أسئلة فرعية لكل فرضية رئيسية من الفرضيات الثلاث.

ثانياً: تحكيم واختبار الاستبيان

لقد أخذنا بعين الاعتبار كل الملاحظات والتوصيات التي تقدم بها الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة الآخرين من خلال إدخال بعض التعديلات اللازمة على الاستبيان.
وبعدها قمنا بصياغة الاستمارة النهائية للاستبيان لتوزيعها .

ثالثاً: توزيع الاستبيان

لقد تم توزيع الاستبيان بعدة طرق نذكر من أهمها :
الاتصال بالأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي.
الاتصال ببعض الطلبة من حملة الماستر والماجستير والدكتوراء في تخصص البيئة .

موظفي وعمال المديرية الولائية للبيئة في ولاية الوادي .

رابعا: المكان والزمان

المكان: تمثل الإطار المكاني للدراسة في استقصاء آراء الأساتذة الجامعيين وبعض الطلبة وموظفي وعمال مديرية البيئة لولاية الوادي.

الزمان: وتمثل الإطار الزمني للدراسة وكانت من بداية توزيع استمارات الاستبيان وذلك من منتصف شهر أفريل 2020 إلى غاية أواخر شهر ماي 2020.

خامسا: عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة كل من الأساتذة الجامعيين والطلبة (ماجستير-دكتوراء) وموظفي ومستخدمي مديرية البيئة في ولاية الوادي.

بعد التطرق إلى كيفية اختيار وإعداد الاستبيان وتوزيعه خلال كل المراحل السابقة يمكننا توضيح عدد الاستبيانات من مرحلة إعدادها الى مرحلة اعتمادها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): يوضح تفصيلات استمارات الاستبيان الموزعة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	90	100%
عدد الاستبيانات المفقودة	6	6.67%
عدد الاستبيانات الملغاة	8	8.89%
عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة	76	84.44%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على خطوات العمل

يوضح هذا الجدول عدد الاستبيانات الموزعة على أفراد العينة البالغة (90) فرد، حيث تم استرجاع (82) استبيان، وتم إلغاء (08) من الاستبيانات، حيث بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة (76) استبيان.

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنوضح محتويات الاستبيان من خلال الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية وكيفية ترميزنا للبيانات.

الفرع الأول : هيكل الاستبيان

قسّمنا استمارة الاستبيان إلى جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المهنة)، أما الجزء الثاني فقد خصص للفرضيات الرئيسية والفقرات الفرعية، وقد قسم بدوره إلى ثلاث فرضيات أساسية والتي تحتوي بدورها على عدة فقرات فرعية:

الفرضية الأولى: " الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة " احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات (01 - 08).

الفرضية الثانية: " مدى فعالية الإجراءات والتشريعات الحالية لمكافحة التلوث. " احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات (01 - 08).

الفرضية الثالثة: " دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث " احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات (01 - 08).

الفرع الثاني: أدوات وأساليب الدراسة

أولاً: أدوات الدراسة

لتحليل البيانات التي تم تجميعها، وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم: "Statistique Package For Social Science" والذي يرمز له بـ (SPSS) الإصدار 21 .

ثانياً: أسلوب الدراسة

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وذلك من خلال التحليل عبر التكرارات والنسب المئوية، ثم معرفة مدى ثبات وصدق الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ، ومن ثم تحديد إجابات أفراد العينة على حسب الفرضية المطروحة، بعدها يتم التطرق إلى مصفوفة ارتباط محاور الاستبانة لمعرفة مدى ترابطها وتناسقها، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة.

ولقد استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول رقم (02): يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على جدول ليكارت الخماسي.

وللحكم على إجابة أفراد العينة استعملنا المجالات التالية والتي تعتبر أدق من غيرها، والجدول التالي يوضح طريقة الاختيار.

وانطلاقا من الجدول رقم (02) وحسب الدرجات الموضحة فيه، ولحساب الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكارت (Likert) الخماسي نقوم أولا بحساب المدى ($4=5-1$) ثم نقوم بقسمته على عدد المستويات كما يلي ($1.33 = 3/4$) ثم نقوم باضافة هذه النتيجة الى العدد الأصغر 1 فتصبح النتيجة 2.33 وهكذا حتى يتم الوصول الى الدرجات الكبيرة 5، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): مجالات الاتجاهات حسب مقياس ريكارت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
1 – 2.33	ضعيف
2.34 – 3.67	متوسط
3.68 – 5	قوي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على خطوات العمل

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها، ومن خلال هذا سنحاول الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة وقبل كل هذا سنتعرف على مدى صحة وثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ ومدى ترابط محاور الاستبانة عن طريق مصفوفة الارتباطات.

المطلب الأول: صحة وثبات الاستبيان

الفرع الأول: طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach- Alpha):

لقد تم الاعتماد على مقياس ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) لاختبار ثبات محور الاستبيان لهذه الدراسة وتحديد مدى الظاهرة المدروسة، وتراوح قيمة هذا المعامل من (0) إلى (1)، وتعتبر القيمة ($\alpha > 0,6$) بأن ثبات الظاهرة جيدة جدا .

وكانت نتائج اختبار الثبات وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	الكفاءة المهنية للمسؤولين في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة.	08	0.831
2	مدى فعالية الإجراءات الحالية لمكافحة التلوث.	08	0.722
3	دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث	08	0.783
مجموع الفقرات			0.779
			24

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

لقد كانت النتيجة المحصل عليها أكبر من 60% ، وهي (77.9%) لذا نستطيع القول بأن نسبة ثبات الظاهرة المدروسة كانت جيدة جدا .
الفرع الثاني: طريقة التجزئة النصفية:

وفيها نقوم بتجزئة أداة القياس إلى جزأين، يشمل الجزء الأول على الفقرات الفردية الترتيب، ويشمل الآخر على الفقرات الزوجية الترتيب، ثم يتم إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة لكل قسم، والجدول التالي يوضح ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية.
جدول رقم(05): يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

الرقم	محتوى المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
01	الكفاءة المهنية للمسؤولين في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة.	8	0.689	0.765
02	مدى فعالية الإجراءات الحالية لمكافحة التلوث.	8	0.684	0.825
03	دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث	8	0.742	0.734

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال جدول رقم(06) أن قيمة معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) لردود المستجوبين كانت أكثر من 70% على جميع المحاور وقد كانت أكبر

من قيمة الحد الأدنى المقبول لمعامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) وهذا ما يعني توفر الثبات الداخلي في الاجابات بدرجة عالية، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بالإجابات المتحصل عليها

الفرع الأول: تحليل نتائج عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين وطلبة الدراسات العليا (ماستر-ماجستير- دكتوراء)، وبعض موظفي مديرية البيئة لولاية الوادي، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع (90) استمارة استقصاء، وقد تم استرجاع (82) استمارة ومنها (08) ملغاة والصالحة للمعالجة تكونت من (76) استمارة، وسنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض أهم مميزات العينة المدروسة فيما يلي:

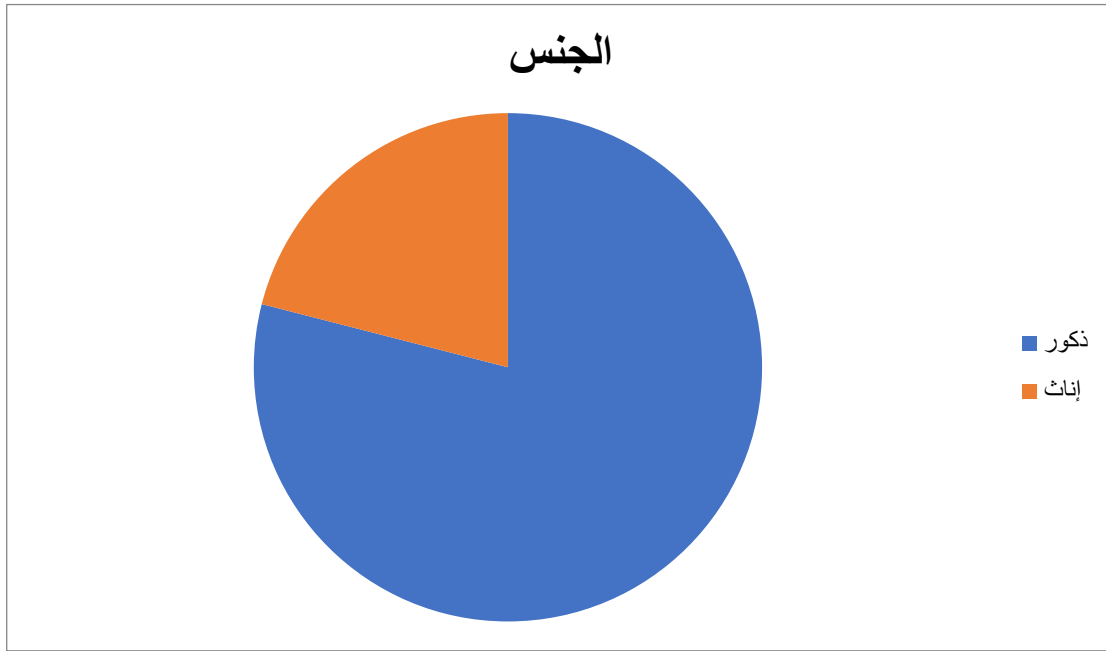
أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (07): يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	60	78.95 %
إناث	16	21.05 %
المجموع	76	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

الشكل رقم (01): يبين توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (07)

يوضح الجدول رقم (07) بأن عينة الدراسة التي تتكون من (76) فردا بأن توزيع هذه العينة كانت فيها نسبة الذكور مرتفعة (78.95%) مقارنة بنسبة الإناث (21.05%).

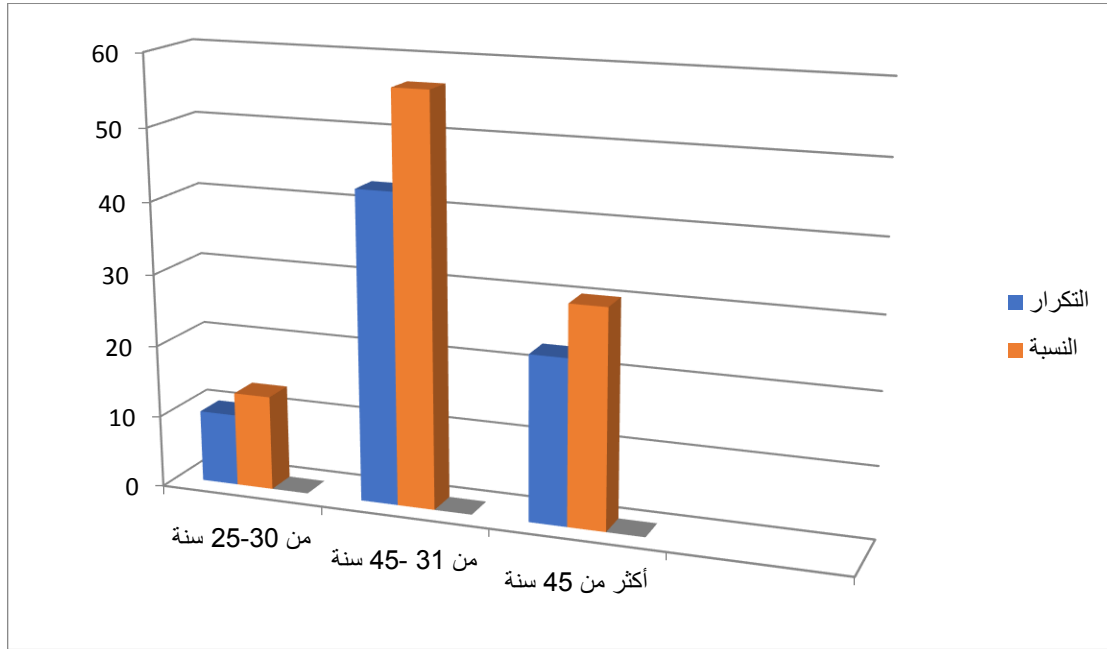
ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (08): يبين توزيع العينة حسب العمر

العمر	من 30-25 سنة	من 45-31 سنة	أكثر من 45 سنة	المجموع
التكرار	10	43	23	76
النسبة	13.16 %	56.58 %	30.26 %	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (08)

يوضح الجدول رقم (08) الخاص بأفراد توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر بأن هناك تباين في عمر أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية من 31 سنة إلى 45 سنة هي الأكثر تكرار في عينة الدراسة بنسبة مئوية 56.58 %، تليها الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة بنسبة مئوية 30.26 %، ثم تأتي الفئة الأقل تكراراً من 25 سنة إلى 30 سنة وكانت بنسبة 13.16 %، لذا فإن الفئة العمرية الأكثر تكراراً (من 31 إلى 45 سنة) هي الفئة التي تميل إلى أعمار متقدمة في السن، ولها خبرة معتبرة في التعامل ميدانياً وهذا ما يمكن أن ينعكس إيجاباً على نتائج البحث.

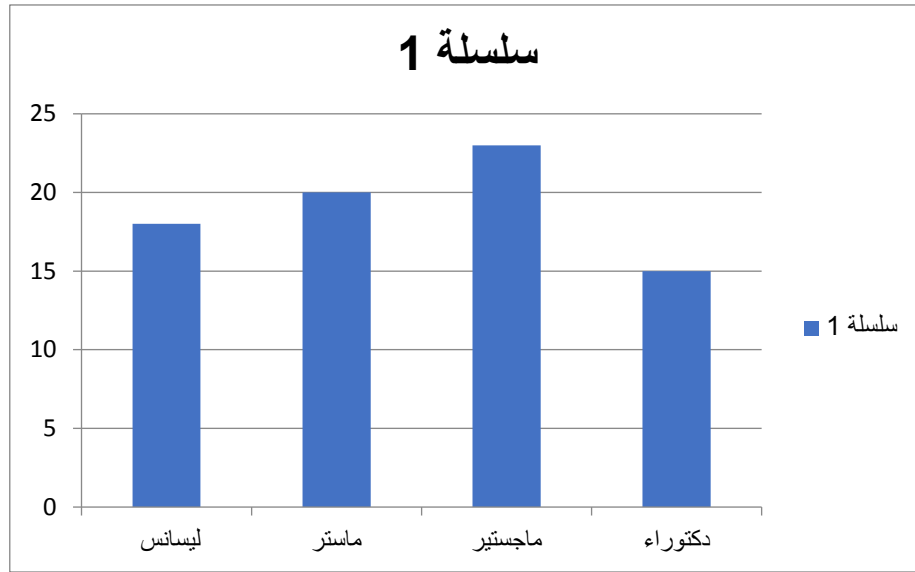
ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (09): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	18	23.68 %
ماستر	20	26.32 %
ماجستير	23	30.26 %
دكتوراه	15	19.74 %
المجموع	76	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

الشكل رقم (03): يوزع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (09)

يوضح الجدول رقم (09) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي بأن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ماجستير حيث بلغ عددهم 23 فرد بنسبة مئوية 30.26 % وهي نسبة أعلى نسبة من باقي الشهادات، في حين بلغ عدد حاملي شهادة ليسانس 18 بنسبة مئوية 23.68 %، كما بلغ عدد حاملي شهادة ماستر 20 بنسبة مئوية 26.32 %، كما بلغ عدد حاملي شهادة دكتوراء 15 بنسبة مئوية 19.74 %، أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى ماجستير وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها.

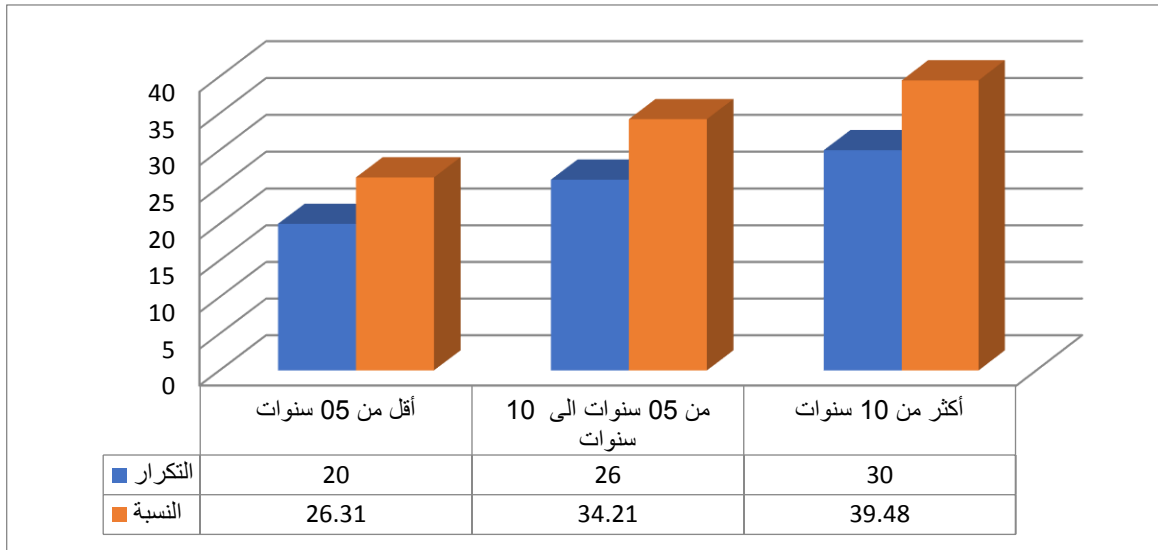
رابعا: توزيع عينة الأفراد حسب الخبرة المهنية

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	20	26.31 %
	من 05 الى أقل من 10 سنوات	26	34.21 %
	أكثر من 10 سنوات	30	39.48 %
المجموع		76	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS.

الشكل رقم (04): يبين توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (10)

يوضح الجدول رقم (10) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية بأن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في المجال البيئي تتجاوز 10 سنوات حيث قدرت بـ 39.48% وهي نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تعطي لهذه الدراسة الدقة والقرب أكثر من الواقع، ثم تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 05 إلى 10 سنوات بنسبة مئوية 34.21%، تليها الأفراد الذين تتراوح خبرتهم أقل من 05 سنوات بنسبة مئوية 26.31%.

الفرع الثاني: التحليل عن طريق الوسط الحسابي والانحراف المعياري

سوف نقوم بعرض الفرضيات الفرعية (الفقرات) والنتائج المتحصل عليها في الجداول التالية:

أولاً- تحليل فقرات المحور الأول: الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة.

جدول رقم (12): يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الأولى

الرقم	الفقرة	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يجب الإلمام الكافي بكل المعلومات التي تخص نظام وأعمال المؤسسة تجاه البيئة.	3.790 8	0.726 1	قوي
2	يجب التزام المسؤولين بالنزاهة والموضوعية عند	3.360	0.682	متوسط

	5	1	ممارستهم لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.	
قوي	0.874 7	3.962 1	إن التخطيط بدقة لأعمال المؤسسة تجاه البيئة يجب على المسؤولين استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال حماية البيئة.	3
قوي	0.698 7	4.014 5	يجب على المسؤولين المعرفة الجيدة بالمشاكل البيئية الواقعة في مؤسساتهم للتمكن من حمايتها والتقليل من أخطارها.	4
متوسط	0.982 2	3.456 9	يجب التدريب والتأهيل المستمر للتمكن من حل المشاكل البيئية والتقليل من أخطارها .	5
قوي	0.988 7	3.847 0	إن المراقبة المستمرة للعمليات الإنتاجية داخل أعمال المؤسسات يساهم في الحفاظ على البيئة.	6
قوي	0.924 8	4.189 0	يجب تطوير المهارات بصفة دورية للمسؤولين مما يجعلهم قادرين على استخدام الأدوات البيئية في حماية البيئة.	7
قوي	0.961 4	3.987 0	يجب على المسؤولين مواكبة العصر في إجراءات حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لذلك	8
موافق	0.486 7	3.825 9	مجموع الفقرات	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

لاحظنا من بيانات الجدول رقم (12) ما يلي:

المتوسط الحسابي قدره 3.8259 بانحراف معياري قدره 0.4867 ، وحسب ما ورد في مقياس ليكرت الخماسي فإن أفراد العينة قد أعطوا موافقتهم على محتوى هذا المحور، لأن الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة؛ وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

من خلال الفقرة الأولى (يجب الإلمام الكافي بكل المعلومات التي تخص نظام وأعمال المؤسسة تجاه البيئة)، نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.7908 ، وانحراف معياري قيمته 0.7261 ، الأمر الذي يؤكد بوجوب الإلمام الكافي بكل المعلومات التي تخص نظام وأعمال المؤسسة تجاه البيئة.

من خلال الفقرة الثانية (يجب التزام المسؤولين بالنزاهة والموضوعية عند ممارستهم لأعمال المؤسسة تجاه البيئة) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.3601 ، وانحراف معياري

قيمته 0.6825 ، الأمر الذي يؤكد على وجوب إلتزام المسؤولين بالنزاهة والموضوعية عند ممارستهم لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.

من خلال الفقرة الثالثة (إن التخطيط بدقة لأعمال المؤسسة تجاه البيئة يجب على المسؤولين استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال حماية البيئة) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9621، وانحراف معياري قيمته 0.8747 ، الأمر الذي يؤكد بأن التخطيط بدقة لأعمال المؤسسة تجاه البيئة يوجب على المسؤولين استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال حماية البيئة.

من خلال الفقرة الرابعة (يجب على المسؤولين المعرفة الجيدة بالمشاكل البيئية الواقعة في مؤسساتهم للتمكن من حمايتها والتقليل من أخطارها) نرى بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.0145 ، وانحراف معياري قيمته 0.6987 الأمر الذي يؤكد بأن على المسؤولين المعرفة الجيدة بالمشاكل البيئية الواقعة في مؤسساتهم للتمكن من حمايتها والتقليل من أخطارها.

من خلال الفقرة الخامسة (يجب التدريب والتأهيل المستمر للتمكن من حل المشاكل البيئية والتقليل من أخطارها) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.4569، وانحراف معياري قيمته 0.9822 ، الأمر الذي يوجب التدريب والتأهيل المستمر للتمكن من حل المشاكل البيئية والتقليل من أخطارها .

من خلال الفقرة السادسة (إن المراقبة المستمرة للعمليات الإنتاجية داخل أعمال المؤسسات يساهم في الحفاظ على البيئة) نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.8470 ، وانحراف معياري قيمته 0.9887 ، الأمر الذي يؤكد أن المراقبة المستمرة للعمليات الإنتاجية داخل أعمال المؤسسات يساهم في الحفاظ على البيئة.

من خلال الفقرة السابعة (يجب تطوير المهارات بصفة دورية للمسؤولين مما يجعلهم قادرين على استخدام الأدوات البيئية في حماية البيئة) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.1890 ، وانحراف معياري قيمته 0.9248 ، الأمر الذي يؤكد وجوب تطوير المهارات بصفة دورية للمسؤولين مما يجعلهم قادرين على استخدام الأدوات البيئية في حماية البيئة.

من خلال الفقرة الثامنة (يجب على المسؤولين مواكبة العصر في إجراءات حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لذلك) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9870 ، وانحراف معياري قيمته 0.9614 ، الأمر الذي يؤكد على أنه يجب على المسؤولين مواكبة العصر في إجراءات حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لذلك.

ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية (الأولى) على أفراد عينة الدراسة بالقبول لأن أغلبية الاتجاهات في المجال القوي.

ثانيا- تحليل فقرات المحور الثاني: مدى فعالية الإجراءات والتشريعات الحالية لمكافحة التلوث البيئي.
جدول رقم(13): يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثانية

الرقم	الفقرة	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يجب الإلتزام بالمعايير البيئية التي تصدرها المنظمات البيئية للحفاظ على البيئة.	3.940 1	0.574 7	قوي
2	يجب توفير قواعد بيانات تمكن المسؤولين من الكشف عن المشاكل البيئية التي يرتكبونها.	4.180 7	0.776 6	قوي
3	التشريعات والقوانين المنظمة لحماية البيئة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية.	3.587 9	0.867 3	متوسط
4	إن تطبيق التشريعات والقوانين البيئية في نشاط المؤسسات تحقق فعالية وجودة لحماية البيئة.	4.201 3	0.958 8	قوي
5	هناك علاقة بين المهارات لدى المسؤولين في التسيير وبين جودة الأعمال للحماية التي من شأنها أن تقلل من الخطر البيئي.	.9471 3	0.854 2	قوي
6	إن تطبيق التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإنتاجية للمؤسسات سوف يؤدي إلى نجاح كبير في حماية البيئة.	3.596 3	0.935 1	متوسط
7	يجب أن يكون هناك تأهيل مستمر للمسؤولين خاصة عند ظهور قوانين وتشريعات جديدة من شأنها أن تؤثر على حماية البيئة.	3.900 5	0.693 4	قوي
8	إن إلمام المسؤولين بالمعرفة الكافية للتشريعات والقوانين البيئية يساهم في زيادة جودة أعمال المؤسسات تجاه البيئة.	4.198 0	0.637 8	قوي
مجموع الفقرات		3.943 9	0.458 7	قوي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

لاحظنا من بيانات الجدول رقم (13) ما يلي :

المتوسط الحسابي قدره 3.9439 بانحراف معياري قدره 0.4587 ، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد العينة قد أعطوا موافقتهم على محتوى هذا المحور، وهذا ما يؤكد على مدى فعالية الإجراءات والتشريعات الحالية لمكافحة التلوث؛ وقد جاءت الإجابات على النحو التالي :

من خلال الفقرة الأولى (يجب الالتزام بالمعايير البيئية التي تصدرها المنظمات البيئية للحفاظ على البيئة)، نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9401 ، وانحراف معياري قيمته 0.5747 ، الأمر الذي يؤكد بوجوب يجب الالتزام بالمعايير البيئية التي تصدرها المنظمات البيئية للحفاظ على البيئة.

من خلال الفقرة الثانية (يجب توفير قواعد بيانات تمكن المسؤولين من الكشف عن المشاكل البيئية التي يرتكبونها) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.1807 ، وانحراف معياري قيمته 0.7766 ، الأمر الذي يؤكد على وجوب توفير قواعد بيانات تمكن المسؤولين من الكشف عن المشاكل البيئية التي يرتكبونها.

من خلال الفقرة الثالثة (التشريعات والقوانين المنظمة لحماية البيئة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.5879 ، وانحراف معياري قيمته 0.8673 ، الأمر الذي يؤكد بأن التشريعات والقوانين المنظمة لحماية البيئة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

من خلال الفقرة الرابعة (إن تطبيق التشريعات والقوانين البيئية في نشاط المؤسسات تحقق فعالية وجودة لحماية البيئة) نرى بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.2013 ، وانحراف معياري قيمته 0.9588 الأمر الذي يؤكد بأن تطبيق التشريعات والقوانين البيئية في نشاط المؤسسات تحقق فعالية وجودة لحماية البيئة.

من خلال الفقرة الخامسة (هناك علاقة بين المهارات لدى المسؤولين في التسيير وبين جودة الأعمال للحماية التي من شأنها أن تقلل من الخطر البيئي) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9471 ، وانحراف معياري قيمته 0.8542 ، الأمر الذي يؤكد وجود هناك علاقة بين المهارات لدى المسؤولين في التسيير وبين جودة الأعمال للحماية التي من شأنها أن تقلل من الخطر البيئي.

من خلال الفقرة السادسة (إن تطبيق التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإنتاجية

للمؤسسات سوف يؤدي إلى نجاح كبير في حماية البيئة (نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.59637 ، وانحراف معياري قيمته 0.9351 ، الأمر الذي يؤكد أن تطبيق التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإنتاجية للمؤسسات سوف يؤدي إلى نجاح كبير في حماية البيئة.

من خلال الفقرة السابعة (يجب أن يكون هناك تأهيل مستمر للمسؤولين خاصة عند ظهور قوانين وتشريعات جديدة من شأنها أن تؤثر على حماية البيئة) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9005 ، وانحراف معياري قيمته 0.6934 ، الأمر الذي يؤكد يجب أن يكون هناك تأهيل مستمر للمسؤولين خاصة عند ظهور قوانين وتشريعات جديدة من شأنها أن تؤثر على حماية البيئة.

من خلال الفقرة الثامنة (إن إلمام المسؤولين بالمعرفة الكافية للتشريعات والقوانين البيئية يساهم في زيادة جودة أعمال المؤسسات تجاه البيئة) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.1980 ، وانحراف معياري قيمته 0.6378 ، الأمر الذي يؤكد على أن إلمام المسؤولين بالمعرفة الكافية للتشريعات والقوانين البيئية يساهم في زيادة جودة أعمال المؤسسات تجاه البيئة. ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية (الثانية) على أفراد عينة الدراسة بالقبول لأن أغلبية الاتجاهات في المجال القوي.

ثالثاً- تحليل فقرات المحور الثالث: دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث البيئي.

جدول رقم(14): يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثالثة

الرقم	الفقرة	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	إن استخدام الجباية البيئية لها دور مهم وكبير في حماية البيئة.	4.074 8	0.714 4	قوي
2	إن استخدام الجباية البيئية يهدف للتقليل من المخاطر البيئية للمؤسسات.	3.425 6	0.730 9	متوسط
3	إن تطبيق الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يتطلب وعي المسؤولين للمنافسة على أساس الجوانب البيئية.	3.963 2	0.822 6	قوي
4	إن تطبيق نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يساهم في تبني إنتاج منتجات صديقة للبيئة.	3.981 4	1.203 1	قوي

5	يتحقق التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الإنتاجية للمؤسسات، من خلال تبني نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية.	3.897 7	0.987 2	قوي
6	الجبابة البيئية لها دور فعال في معالجة مختلف الموضوعات المتعلقة بالتدهور البيئي.	3.666 5	0.935 9	متوسط
7	مزايا الحوافز الضريبية لها دور كبير في المساعدة على مكافحة التلوث البيئي.	4.148 0	0.769 8	قوي
8	إن حوافز الضريبة البيئية تؤدي إلى تشجيع المنتجين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة مما يساعد على حمايتها من التدهور البيئي.	3.674 7	0.874 1	متوسط
المجموع		3.853 9	0.495 2	قوي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

لاحظنا من بيانات الجدول رقم (14) ما يلي :

المتوسط الحسابي قدره 3.8539 بانحراف معياري قدره 0.4952 ، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد العينة قد أعطوا موافقتهم على محتوى هذا المحور، وهذا ما يؤكد على دور إستخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث البيئي؛ وقد جاءت الإجابات على النحو التالي :

من خلال الفقرة الأولى (إن استخدام الجباية البيئية لها دور مهم وكبير في حماية البيئة)

نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه الى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.0748 ، وانحراف معياري قيمته 0.7144 ، الأمر الذي يؤكد أن إن استخدام الجباية البيئية لها دور مهم وكبير في حماية البيئة.

من خلال الفقرة الثانية (إن استخدام الجباية البيئية يهدف للتقليل من المخاطر البيئية للمؤسسات) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.4256 ، وانحراف معياري قيمته 0.7309 الأمر الذي يؤكد على وجوب إن استخدام الجباية البيئية يهدف للتقليل من المخاطر البيئية للمؤسسات.

من خلال الفقرة الثالثة (إن تطبيق الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يتطلب وعي المسؤولين للمنافسة على أساس الجوانب البيئية) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9632 ، وانحراف معياري قيمته 0.8226 ، الأمر الذي يؤكد بأن تطبيق الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يتطلب وعي المسؤولين للمنافسة على أساس الجوانب البيئية.

من خلال الفقرة الرابعة (إن تطبيق نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يساهم في تبني إنتاج منتجات صديقة للبيئة) نرى بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9814 ، وانحراف معياري قيمته 1.2031 الأمر الذي يؤكد بأن تطبيق نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يساهم في تبني إنتاج منتجات صديقة للبيئة.

من خلال الفقرة الخامسة (يتحقق التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الإنتاجية للمؤسسات، من خلال تبني نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.8977 ، وانحراف معياري قيمته 0.9872 ، الأمر الذي يؤكد تحقق التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الإنتاجية للمؤسسات، من خلال تبني نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الفقرة السادسة (الجبابة البيئية لها دور فعال في معالجة مختلف الموضوعات المتعلقة بالتدهور البيئي) نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.6665 ، وانحراف معياري قيمته 0.9356 ، الأمر الذي يؤكد بأن الجبابة البيئية لها دور فعال في معالجة مختلف الموضوعات المتعلقة بالتدهور البيئي.

من خلال الفقرة السابعة (مزايا الحوافز الضريبية لها دور كبير في المساعدة على مكافحة التلوث البيئي) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال القوي وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.1480 ، وانحراف معياري قيمته 0.7698 ، الأمر الذي يؤكد بأن مزايا الحوافز الضريبية لها دور كبير في المساعدة على مكافحة التلوث البيئي.

من خلال الفقرة الثامنة (إن حوافز الضريبة البيئية تؤدي إلى تشجيع المنتجين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة مما يساعد على حمايتها من التدهور البيئي) نرى بأن آراء عينة الدراسة تتجه إلى المجال المتوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.6747 ، وانحراف معياري قيمته 0.8741 ، الأمر الذي يؤكد أن حوافز الضريبة البيئية تؤدي إلى تشجيع المنتجين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة مما يساعد على حمايتها من التدهور البيئي. ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية (الثالثة) على أفراد عينة الدراسة بالقبول لأن أغلبية الاتجاهات في المجال القوي.

الفرع الثالث: التحليل عن طريق اختبار ستيودنت (T-test)

بعدما قمنا بتحليل نتائج الفرضيات الفرعية عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد العينة نلجأ الآن إلى اختبار ستيودنت من أجل التحقق من النتائج المتحصل عليها سابقا وأيضاً بهدف تعميم الدراسة على المجتمع ،سنقوم بعرض النتائج الإحصائية المتوصل إليها كما سيتم تفسير الفرضية الرئيسية بناءً على الفرضيات الفرعية المتعلقة بها.

ولمعرفة القرار أو الحكم المتعلق بكل سؤال فإننا نقارن مستوى المعنوية (Sig2-tailed) بعتبة المعنوية (هامش الخطأ) والتي تساوي 0.05 وهنا نكون أمام حالتين:

✓ الحالة الأولى:

إذا كان (Sig2-tailed) $0.05 <$ فإننا نقبل H_0 ونرفض H_1 وذلك ناتجة عن عدم وجود دلالة إحصائية في الفرضية.

✓ الحالة الثانية:

إذا كان (Sig2-tailed) $0.05 >$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وذلك ناتجة عن وجود دلالة إحصائية في الفرضية.

أولاً: تحليل فقرات المحور الأول: الكفاءة المهنية للمسؤولين في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة
جدول رقم (15): يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الأولى

الرقم	الفقرات	T الحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	إن الدور الأساسي المسؤولين الإلمام الكافي بكل المعلومات التي تخص أعمال المؤسسة ونظامها تجاه البيئة.	57.83 9	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
02	من مهام المسؤولين الالتزام بالنزاهة والموضوعية وعدم تشويه الحقائق عند ممارستهم لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.	53.38 7	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
03	إن استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال حماية البيئة يمكن المسؤولين من التخطيط بدقة لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.	41.98 5	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
04	على المسؤولين أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة بالمشاكل البيئية الواقعة لتمكن من حمايتها والتقليل من أخطارها.	58.44 8	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
05	لا يمكن المسؤولين التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.	30.53 1	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
06	إن استخدام المؤسسات موضع التدقيق البيئي للعمليات الإنتاجية في أعمال المؤسسة للحفاظ على تدهورها البيئي.	31.53 1	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
07	إن ضعف المهارات لدى المسؤولين يجعلهم غير قادرين على استخدام الأدوات البيئية في حماية البيئة.	38.58 9	63	0.00 0	نقبل الفرضية

H1					
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	36.66 9	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المسؤولين في ظل أعمال المؤسسة للحفاظ على تدهورها البيئي.	0 8
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	67.06 5	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(15) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (الكفاءة المهنية

للمسؤولين في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة) وتشير البيانات إلى ما يلي:

1. من خلال الفقرة الأولى نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 57.839 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن المسؤولين لهم الإلمام الكافي بكل المعلومات التي تخص أعمال المؤسسة ونظامها تجاه البيئة.

2. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 53.387 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة مما يدل على ضرورة الالتزام بالنزاهة والموضوعية وعدم تشويه الحقائق عند ممارستهم لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.

3. من خلال الفقرة الثالثة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.985 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن إن استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال حماية البيئة يمكن المسؤولين من التخطيط بدقة لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.

4. من خلال الفقرة الرابعة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 58.448 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على ضرورة أن يكون المسؤولين أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة بالمشاكل البيئية الواقعة لتمكن من حمايتها والتقليل من أخطارها.

5. من خلال الفقرة الخامسة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 30.531 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أنه لا يمكن المسؤولين التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلبا على جودة المراجعة.

6. من خلال الفقرة السادسة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 31.531 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن استخدام المؤسسات موضع التدقيق البيئي للعمليات الإنتاجية في أعمال المؤسسة للحفاظ على تدهورها البيئي.

7. من خلال الفقرة السابعة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 38.589 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن ضعف المهارات لدى المسؤولين يجعلهم غير قادرين على استخدام الأدوات البيئية في حماية البيئة.

8. من خلال الفقرة الثامنة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 36.669 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المسؤولين في ظل أعمال المؤسسة للحفاظ على تدهورها البيئي.

ويتبين لنا من الجدول رقم(16) أن قيمة T المحسوبة المتعلقة بإجمالي المحور الأول تساوي 67.065 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وبصفة عامة نستنتج من خلال ما سبق أن الكفاءة المهنية للمراجع عند ممارسته للمهنة أصبحت ضرورة ملحة.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني: مدى فعالية الإجراءات الحالية لمكافحة التلوث

جدول رقم(16): يوضح نتائج اختبار(T-test) للفرضية الثانية

الرقم	الفقرات	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	يجب على المسؤولين التزام بالمعايير البيئية وقواعد وآداب البيئة التي تصدرها المنظمات البيئية للحفاظ على البيئة.	69.16 2	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
02	تكم أهمية الإجراءات المطبقة لحماية البيئة في توفير قواعد بيانات تمكن المسؤولين من الكشف عن المشاكل البيئية التي يرتكبوها.	41.20 3	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
03	التشريعات والقوانين المنظمة لحماية البيئة في الجزائر كافية	41.60	63	0.00	نقبل

الفرضية H1	0		2	لتحقيق جودة الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية.	
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	34.85 4	إن استخدام التشريعات والقوانين البيئية في عملية المراجعة البيئية لأعمال المؤسسات تحقق من فعالية وجودة الحماية البيئية.	04
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	41.04 1	هناك علاقة بين امتلاك المهارات لدى المسؤولين لممارسة للمهنة وبين جودة الأعمال للحماية التي من شأنها أن تقلل الخطر البيئي .	05
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	28.45 8	إن استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإنتاجية للمؤسسات بدقة كبيره سوف يؤدي إلى تحقق كبير في حماية البيئة.	06
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	49.27 1	هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيله للمسؤولين عند ظهور قوانين وتشريعات جديدة من شأنها أن تؤثر على حماية البيئة.	07
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	46.55 9	إن إلمام المراجع والمدقق بالمعرفة الكافية لتشريعات والقوانين البيئية يساهم في زيادة جودة أعمال المؤسسات تجاه البيئة.	08
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	70.02 1	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني " مدى فعالية

الإجراءات الحالية لمكافحة التلوث " وتشير البيانات إلى ما يلي:

1. من خلال الفقرة الأولى نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 69.162 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن يجب على المسؤولين التزام بالمعايير البيئية وقواعد وآداب البيئة التي تصدرها المنظمات البيئية للحفاظ على البيئة.

2. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.203 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة مما يدل على أنه تكمن أهمية الإجراءات المطبقة لحماية البيئة في توفير قواعد بيانات تمكن المسؤولين من الكشف عن المشاكل البيئية التي يرتكبوها

3. من خلال الفقرة الثالثة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.602 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن التشريعات والقوانين المنظمة لحماية البيئة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

4. من خلال الفقرة الرابعة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 34.854 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن استخدام التشريعات والقوانين البيئية في عملية المراجعة البيئية لأعمال المؤسسات تحقق من فعالية وجودة الحماية البيئية.

5. من خلال الفقرة الخامسة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.041 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن هناك علاقة بين امتلاك المهارات لدى المسؤولين لممارسة للمهنة وبين جودة الأعمال للحماية التي من شأنها أن تقلل الخطر البيئي .

6. من خلال الفقرة السادسة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 28.458 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإنتاجية للمؤسسات بدقة كبيره سوف يؤدي إلى تحقق كبير في حماية البيئة.

7. من خلال الفقرة السابعة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 49.271 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيله للمسؤولين عند ظهور قوانين وتشريعات جديدة من شأنها أن تؤثر على حماية البيئة.

8. من خلال الفقرة الثامنة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 46.559 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن إلمام المراجع والمدقق بالمعرفة الكافية لتشريعات والقوانين البيئية يساهم في زيادة جودة أعمال المؤسسات تجاه البيئة.

ويتبين لنا من الجدول رقم (17) أن قيمة T المحسوبة المتعلقة بإجمالي المحور الثاني تساوي 70.021 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وبصفة عامة نستنتج من خلال ما سبق أن لتكنولوجيا المعلومات مساهمة كبيرة ودور فعال في زيادة جودة المراجعة.

ثالثا: تحليل فقرات المحور الثالث: دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث

جدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثالثة

الرقم	الفقرات	T الحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	إن استخدام الجباية البيئية لأعمال المؤسسات الاقتصادية له دور مهم وكبير في حماية البيئة.	54.56 1	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
02	إن استخدام الجباية البيئية في عملية التدقيق البيئي يؤدي إلى القدرة على التقليل من المخاطر البيئية للمؤسسات.	64.99 7	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
03	يتطلب تطبيق الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية إلى وعي المسؤولين للمنافسة على أساس الجوانب البيئية.	36.96 5	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
04	يساهم تطبيق نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية إلى تبني إنتاج منتجات صديقة للبيئة.	29.79 5	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
05	إن تبني نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يحقق التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى للمؤسسات.	30.53 1	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
06	تساعد الجباية البيئية في معالجة عدد من الموضوعات المتعلقة بالتدهور البيئي.	31.53 7	63	0.00 0	نقبل الفرضية H1
07	تساعد مزايا الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي عن	59.14 9	63	0.00 0	نقبل

الفرضية H1				غيرها من أدوات السياسة البيئية	
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	27.78 8	إن تطبيق الضريبة البيئية خلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة يساعد على حمايتها من التدهور البيئي.	08
نقبل الفرضية H1	0.00 0	63	62.68 5	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني " دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث " وتشير البيانات إلى ما يلي:

1. من خلال الفقرة الأولى نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 54.562 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن إن استخدام الجباية البيئية لأعمال المؤسسات الاقتصادية له دور مهم وكبير في حماية البيئة.

2. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 64.997 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة يؤدي استخدام الجباية البيئية في عملية التدقيق البيئي يؤدي إلى القدرة على التقليل من المخاطر البيئية للمؤسسات.

3. من خلال الفقرة الثالثة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 36.965 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على تطبيق الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يتطلب إلى وعي المسؤولين للمنافسة على أساس الجوانب البيئية.

4. من خلال الفقرة الرابعة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 29.795 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن تطبيق نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يساهم في تبني إنتاج منتجات صديقة للبيئة.

5. من خلال الفقرة الخامسة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 30.531 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H_1 .
- وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن تبني نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يحقق التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى للمؤسسات.
6. من خلال الفقرة السادسة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 31.537 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H_1 .
- وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن الجباية البيئية تساعد في معالجة عدد من الموضوعات المتعلقة بالتدهور البيئي.
7. من خلال الفقرة السابعة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 59.149 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H_1 .
- وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن مزايا الحوافز الضريبية تساعد في محاربة ولمكافحة التلوث البيئي عن غيرها من أدوات السياسة البيئية.
8. من خلال الفقرة الثامنة نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 27.788 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H_1 .
- وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن تطبيق الضريبة البيئية لخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة يساعد على حمايتها من التدهور البيئي.
- ويتبين لنا من الجدول رقم (18) أن قيمة T المحسوبة المتعلقة بإجمالي المحور الثاني تساوي 62.685 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .
- وبصفة عامة نستنتج من خلال ما سبق أن لاستخدام تكنولوجيا في عملية المراجعة يؤثر بشكل كبير في مخرجات المراجعة بالإيجاب، وبالتالي أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة ضرورة ملحة للنهوض بالمهنة.

الخلاصة:

- من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع، وما تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي، أين تم توزيع استمارة الاستبيان على مجموعة أكاديميين ومختصين في هذا المجال والإجابات المقدمة من طرفهم، وبعد تصنيف وتبويب نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 21، حيث تبين من خلال تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة ما يلي:
- ✓ - إن الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة لأنها تقع في مجال الاتجاه القوي إذ قدر المتوسط الحسابي بـ 3.8259 .
 - ✓ - التأكيد على فعالية الإجراءات والتشريعات الحالية لمكافحة التلوث البيئي لأنها تقع في مجال الاتجاه القوي إذ قدر المتوسط الحسابي بـ 3.9439 .
 - ✓ - التأكيد على دور استخدام الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث البيئي، لأنها تقع في مجال الاتجاه القوي إذ قدر المتوسط الحسابي بـ 3.8539 .
 - ✓ - كما يجب التأكيد على ضرورة وضع برامج تدريبية للمسؤولين عن الأعمال للمؤسسات الاقتصادية في ظل التشريعات والقوانين الجديدة الخاصة بحماية البيئة.

الخاتمة

ولقد حاولنا من خلال التطرق لموضوع البحث والمتمثل في " الجبائية البيئية وفعاليتها في المؤسسات الاقتصادية" ومعالجة لإشكالية البحث التي تدور حول " مدى مساهمة الجبائية البيئية في فعالية الحماية البيئية للمؤسسات الاقتصادية"، من خلال الفصلين المقدمة في البحث تبين أن المسؤولين أصبحوا يعملون على تتبع البرامج والخطط التي تعمل على الإساءة للبيئة من خلال التدهور البيئي.

ونتيجة لتطورات المتسارعة للمؤسسات من تأثيرات واضحة على البيئة من خلال المخلفات التي تصدرها والتي تمس مباشرة بالوضع البيئي المحيط بالإنسان، ومن أجل الحد من هذه الظاهرة نجد أن الدولة والهيآت البيئية قامت بسن العديد من اللوائح والتشريعات والقوانين التي يمكن من خلالها المحافظة عن البيئة، وتجد من هذه الإجراءات التي اعتمدها الدولة ما تسمى بالجباية البيئية والتي لها أهمية دور كبير في حماية البيئة. وإن تدخل الدولة في أنشطة المؤسسات الاقتصادية التي لها آثار سلبية على البيئة، من خلال الضرائب والرسوم البيئية التي تعتبر من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث؛ ومن جهة أخرى تتدخل من خلالها لتحفيز بعض الأنشطة الأخرى، نحو التي لها آثارا أقل خطورة على البيئة، حيث تسيطر السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مجموعة من الأهداف الواضحة المرتبطة بالجوانب البيئية لأنشطة هذه المؤسسة، لذلك يجب تحقيق عليها هذه الأهداف، فالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية كأحد تطبيقات هذه السياسية، يتأثر بهذه الضرائب والرسوم، في الجزائر مثلا، هناك مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية المرتبطة بالإنتاج، وضرائب ورسوم بيئية أخرى متعلقة بالانبعاثات... وغيرها، وكل نوع من هذه الضرائب والرسوم البيئية يؤثر على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

❖ نتائج الفرضيات:

- الفرضية الأولى تنص على أن " الجباية البيئية عبارة عن الإجراءات المالية التي تتخذها الدولة لحماية البيئة من التلوث والتدهور البيئي"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، حيث أن الجباية البيئية عبارة عن الإجراءات المالية التي تتخذها الدولة لحماية البيئة من التلوث والتدهور.
- الفرضية الثانية تنص على أن " الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني، حيث أن الكفاءة المهنية للمسؤولين لها دور فعال في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة.

- الفرضية الثالثة تنص على " الإجراءات والتشريعات والقوانين الحالية للبيئة لها فعالية في مكافحة التلوث البيئي للمؤسسات الاقتصادية "، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل، حيث أن الإجراءات والتشريعات والقوانين الحالية للبيئة لها فعالية في مكافحة التلوث البيئي للمؤسسات الاقتصادية.
- الفرضية الرابعة تنص على "إن استخدام الحماية البيئية في للمؤسسات الاقتصادية له دور في مكافحة التلوث البيئي "، ولقد تم إثبات عدم صحتها من خلال الفصل الثاني، حيث أن استخدام الحماية البيئية في للمؤسسات الاقتصادية له دور في مكافحة التلوث البيئي.

❖ النتائج المتوصل إليها:

- إن نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر لها آثارا سلبية على البيئة، حيث فئة كبيرة من هذه المؤسسات لا تولي اهتمام كبير لدمج البعد البيئي في نشاطها.
- محاولة بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إظهار اهتمامها بالبيئة من خلال المشاركة في التظاهرات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، وهذا يبين وصول هذه المؤسسة الاقتصادية إلى درجة معينة من الوعي البيئي، إلا أنه يبقى هدفها الأسمى هو الحصول على الربحية أكثر(الهدف اقتصادي أكثر من بيئي).
- بدأ الوعي البيئي يرسخ بالمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، من خلال محاولتها المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي الحاصل.
- الضرائب والرسوم البيئية، هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة للتوجيه في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- محاولة الرفع في معدلات الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية، حتى يمكن توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية للاعتماد على الموارد المتجددة بدلا من تلك القابلة للنفاذ.
- إيجاد ضرائب ورسوم بيئية مرتبطة ببعض مظاهر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كتقنية الإنتاج الأنظف، الاتصال الأخضر، الإبداع البيئي، ... وغيرها. تفرض هذه الضرائب والرسوم على المؤسسات التي تملك تنافسية في هذه المظاهر.
- يجب إعطاء الضرائب والرسوم البيئية الاهتمام أكثر من قبل الحكومات، حتى تستطيع إبراز دورها الردعي، من خلال المتابعة الفعلية ابتداء من تأسيس الضريبة البيئية حتى تحصيلها.

❖ التوصيات:

- ضرورة وضع برامج وقوانين لحماية البيئة تتماشى مع متطلبات حماية البيئة.

- يمكن تطوير الإجراءات والقوانين البيئية من أجل حمايتها من التلوثات الصناعية، وذلك بالاستفادة من تجارب دول المتقدمة في مجال حماية البيئة من التلوث والتدهور البيئي.
- ضرورة تعزيز إدراك أصحاب المؤسسات بأهمية استخدام تكنولوجيات النظيفة في عملية الإنتاج ودورها في حماية البيئة من التلوث والتدهور البيئي.
- ضرورة قيام الجهات الحكومية والهيآت البيئية المشرفة على المهنة بمتابعة أعمال المؤسسات تجاه البيئة من أجل إدخال التحسينات على أعمالها لحماية البيئة من التلوث والتدهور البيئي.
- يجب وضع التسهيلات اللازمة للمؤسسات الصناعية حيث يتسنى لهم الحصول على وسائل تكنولوجيات حديثة يتم استخدامها بهدف حماية البيئة من التلوث والتدهور البيئي.
- ضرورة إلمام المراجعين بأنواع المخاطر البيئية التي يمكن أن تفعلها المؤسسات الصناعية تجاه البيئة من التلوث والتدهور البيئي.

❖ آفاق البحث:

- قد تكون هذه الدراسة دافع لدراسات مستقبلية تتضمن إشكاليات منها:
- كيفية استخدام وإدخال المحاسبة البيئية في مسك الدفاتر المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية.
 - مدى كفاية التشريعات والقوانين المنظمة للبيئة في تفعيل الحماية البيئية في الجزائر.
 - التنظيم المهني للمراجعة البيئية في ظل بيئة الأعمال الحديثة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
 - أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أنظمة الرقابة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلوث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.
2. إبراهيم بن سليمان الأحيدب، أمن وحماية البيئة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م.
3. إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، ط1، دار الكتاب الحديث، 2000.
4. أحمد عبد الخالق: المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي، ط2، جامعة المنصورة.
5. أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.
6. أحمد، سرحان نظمية، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(1). 2005.
7. أسامة حسين شعبان، الأخطار والكوارث البيئية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
8. بوزيدة حميد .جباية المؤسسات .الطبعة الثانية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
9. بيان محمد الكايد، إدارة مصادر المياه..
10. بيان محمد كايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
11. جمال الدين موسى أحمد .دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة.مصر. 2000..
12. خالد العراقي، البيئة تلوثها و حمايتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
13. راتب سعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013 .
14. راتب، السعود، الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، دار حامد للنشر عمان، الأردن، 2007 .
15. زين الدين عبد المقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2000 .
16. سامح غرايبي، يحيى الفرخان، المدخل إلى العلوم البيئية، الطبعة العربية الثالثة الإصدار الثاني 2002، دار الشروق للنشر والتوزيع.
17. سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1 ، 2014.
18. سيد محمددين، حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة، مطابع الشرطة، القاهرة، 2011 .
19. شكراني الحسين، نحو مقارنة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012 .
20. صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1 ، 2010 م،
21. عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية- الحماية الإدارية البيئية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. عابدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ط1 ، دار العربي، القاهرة، 1985 .
23. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون(الجزائر)، 2005.
24. فتيحة محمد الحسن، مشكلات بيئية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006.
25. فوزي شعبان مذكور، الإدارة الإستراتيجية، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 .
26. كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة ، عمان 2001 .
27. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.
28. محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004 .
29. محمد علي الانباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة و الإجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليًا ومحليًا، قسم الهندسة المعمارية-جامعة بابل.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/ 2013.
2. سناء حم عبد. إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2013.
3. شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد — تلمسان — الجزائر، السنة الجامعية 2013 / 2014.
- العائش عجلائن، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
4. عبد الكريم ليلح، دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة فرحات سطيف، رسالة ماجستير، 2016/2017.
5. محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2009.
6. محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية للدنمارك، 2009.
7. محمد حلمي محمد طعمة. دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة. أطروحة دكتوراه. دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية: جامعة عين شمس، 2001.
8. نور الدين حمشة، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، السنة الجامعية 2005 / 2006 .

3. المجلات:

1. إبراهيم كامل الشوابكة، دور القوانين الضريبية (الجبائية) في الحد من التلوث البيئي، مجلة الأحداث القانونية التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، العدد 24، 2004.
2. جون نورغارد، فاليري ريلين هيل، "مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول"، قضايا اقتصادية، العدد 25، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2000.
3. عصام خوري، عبير ناعسة، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، العدد 29، 2007 .
4. عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، 2011.
5. فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 11، 2012.
6. كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 12، 2007.
7. محمود عرفان. التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي للفتنة بالاجتماعات العشوائية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الحادي عشر. العدد الأول . 2003.

4. الملتقيات والندوات والمحاضرات:

1. عبد الشافي العشماوي، "الحسابات القومية الاقتصادية البيئية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القاهرة، 5-7 يونيو 2007.
2. موساوي عمر وبالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقي العلمي الدولي حول، سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20 و 21 نوفمبر 2012.

5. التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

1. حسب قانون المالية 2018 .
2. حسب قانون المالية لسنة 2019 .

3. المادة 02 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 43، 2003.
4. المادة 117 من القانون المؤرخ - في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992.
5. المادة 120 من القانون المؤرخ - في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992.
6. المادة 205 من القانون رقم: 01-21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 معدلة بموجب المادة 64 من القانون رقم: 17-11، المتضمن قانون المالية لسنة 2018 .
7. المواد من 88 إلى 94 من قانون المالية 2020 .

6. المواقع الإلكترونية:

1. الشبكة العامة للمعلومات، دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1. Emmanuelle Reynaud : les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997.
2. Conseil français des impôts : un rapport sur la fiscalité et environnement ,septembre, 2005.
3. DAVIDCl Nellor, D.C, "Environmental Taxes", Washington,1995.
4. Dominique bureau et autres, Fiscalité de l'environnement, la documentation française, Paris,1993.
5. Jouy –en- Josas, Politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4 édition, Dunod, 2004.
6. Negra, C. Manning, R. G, "Incorporation Environmental Behavior, Ethics, and Values into Nonformal Environmental Education Programs", The Journal of Environmental Education, vol. 28, No. 2,1997.
7. rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'environnement , op.cit.
8. Shrivastava Paul, Environmental Technologies and Competitive Advantage, Strategic Management .
9. slim mounir, la fiscalité de l'environnement, mémoire de fin d'étude , institut d'economie douanière et fiscal, koléa, 1997.
10. Beat burgenmeier et Yuko harayama, théorie et pratique des taxes environnementales, ECONOMICA, paris, 1997, p94.
11. Boiral Olivier, Concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'écoefficient.
12. Rapport de la commission des comptes et de l'economie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'environnement, service des éditions de IFEN , paris, 2003.
13. CHAMBRE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE DE PARIS : un rapport sur la fiscalité environnementale : se limiter a encourager l'écologie et l'innovation, septembre 1999.

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

يقوم الطلبة بإعداد دراسة علمية للحصول على درجة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير

مؤسسة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمّـة لخضر بالوادي، عن موضوع:

الحماية البيئية وفعاليتها في المؤسسة الاقتصادية، وتعد قائمة الإستبانة هذه جزء من البحث، والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الطلبة الاستفادة من نتائج هذا البحث في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي.

لذا نرجو أن نجد لديكم متسعاً من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة بهذه الإستبانة، ونحيطكم علماً أن بيانات هذه الإستبانة سرية للغاية، ولن يطلع عليها سوى طلبة أصحاب هذه البحث فقط، ولن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.

وفي الأخير أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث.

إشراف الدكتور:

زهواني رضا

الطلبة:

عمار دبار

محمد العربي ميده

أولاً: الأسئلة العامة

1. الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى
2. المؤهل العلمي: ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة أخرى
3. العمر : من 25 سنة إلى 30 سنة ☐ من 31 سنة إلى 45 سنة ☐ أكبر 45 سنة ☐
4. المهنة الممارسة : ☐ أستاذ جامعي ☐ محاسب محاسبات ☐ خبير محاسبي ☐
5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانياً: محاور الدراسة:

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: الكفاءة المهنية للمسؤولين في تنمية الوعي البيئي للحفاظ على البيئة						
1	إن الدور الأساسي المسؤولين الإلمام الكافي بكل المعلومات التي تخص أعمال المؤسسة ونظامها تجاه البيئة.					
2	من مهام المسؤولين الالتزام بالترهة والموضوعية وعدم تشويه الحقائق عند ممارستهم لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.					
3	إن استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال حماية البيئة يمكن المسؤولين من التخطيط بدقة لأعمال المؤسسة تجاه البيئة.					
4	على المسؤولين أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة بالمشاكل البيئية الواقعة لتمكنهم من حمايتها والتقليل من أخطارها.					
5	لا يمكن للمسؤولين التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.					
6	إن عدم استخدام موضع التدقيق البيئي للعمليات الإنتاجية داخل أعمال المؤسسات يساهم في الحفاظ على البيئة.					
7	إن ضعف المهارات لدى المسؤولين يجعلهم غير قادرين على استخدام الأدوات البيئية في حماية البيئة.					
8	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المسؤولين في ظل أعمال المؤسسة يساهم في الحفاظ على البيئة.					

المحور الثاني: مدى فعالية الإجراءات الحالية في مكافحة التلوث البيئي للمؤسسات.

1	يجب على المسؤولين التزام بالمعايير البيئية وقواعد وآداب البيئة التي تصدرها المنظمات البيئية للحفاظ على البيئة.				
2	تكمّن أهمية الإجراءات المطبقة لحماية البيئة في توفير قواعد بيانات تمكن المسؤولين من الكشف عن المشاكل البيئية التي يرتكبونها.				
3	التشريعات والقوانين المنظمة لحماية البيئة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية.				
4	إن تطبيق التشريعات والقوانين البيئية في عملية المراجعة البيئية لأعمال المؤسسات تحقق فعالية كبيرة في حماية البيئة.				
5	هناك علاقة بين امتلاك المهارات لدى المسؤولين لممارسة المهنة وبين جودة الأعمال البيئية التي من شأنها أن تقلل الخطر البيئي .				
6	إن عدم تطبيق التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإنتاجية للمؤسسات بدقة كبيره سوف لا يؤدي إلى تحقق كبير في حماية البيئة.				
7	هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيله للمسؤولين عند ظهور قوانين وتشريعات جديدة من شأنها أن تؤثر على حماية البيئة.				
8	إن إلمام المحاسبين والمراجعين والمدققين بالمعرفة الكافية لتشريعات والقوانين البيئية يساهم في زيادة جودة أعمال المؤسسات تجاه البيئة.				

المحور الثالث دور الجباية البيئية في مجال مكافحة التلوث البيئي للمؤسسات

1	إن تطبيق الجباية البيئية لأعمال المؤسسات الاقتصادية له دور مهم وكبير في حماية البيئة.				
2	إن تطبيق الجباية البيئية في عملية التدقيق البيئي يؤدي إلى القدرة على التقليل من المخاطر البيئية للمؤسسات.				
3	عدم تطبيق الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية راجع إلى عدم وعي المسؤولين للمنافسة على أساس الجوانب البيئية.				
4	يساهم تطبيق نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية إلى تبني إنتاج منتجات صديقة للبيئة.				
5	إن تبني نظام الجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يحقق التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى للمؤسسات.				
6	تساعد الجباية البيئية في معالجة عدد من الموضوعات المتعلقة بالتدهور البيئي.				
7	تساعد مزايا الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي عن غيرها من أدوات السياسة البيئية				
8	إن تطبيق الضريبة البيئية لخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة يساعد على حمايتها من التدهور البيئي.				



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحكيم الاستبيان

قمنا نحن الطالبين بإعداد استبيان في مجموعة من الفرضيات ،قسمت إلى ثلاثة فرضيات رئيسية ،وتم عرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال الجباية والإحصاء، حيث قاموا بتصحيح بعض الفقرات وإلغاء البعض الآخر، وصياغة الاستبيان في شكله النهائي.

الرقم	اسم المحكم
01	الدكتور مهاوات العبيدي
02	الدكتور عوادي مصطفى
03	الدكتور هشام لبزة
04	الدكتور علي العبسي

RELIABILITY

```
/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	50	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.932	8

RELIABILITY

```
/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=SPLIT.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.916
		N of Items	4 ^a
	Part 2	Value	.821
		N of Items	4 ^b
	Total N of Items		8
Correlation Between Forms			.875
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.933
	Unequal Length		.933
Guttman Split-Half Coefficient			.930

a. The items are: A1, A2, A3, A4.

b. The items are: A5, A6, A7, A8.

RELIABILITY

```

/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	50	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.892	8

RELIABILITY

```

/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=SPLIT.

```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.873
		N of Items	4 ^a
	Part 2	Value	.771
		N of Items	4 ^b
	Total N of Items		8
Correlation Between Forms			.730
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.844
	Unequal Length		.844
Guttman Split-Half Coefficient			.830

a. The items are: B1, B2, B3, B4.

b. The items are: B5, B6, B7, B8.

RELIABILITY

```
/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	50	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.825	8

RELIABILITY

```
/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=SPLIT.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.778
		N of Items	4 ^a
	Part 2	Value	.739
		N of Items	4 ^b
	Total N of Items		8
Correlation Between Forms			.548
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.708
	Unequal Length		.708
Guttman Split-Half Coefficient			.704

a. The items are: C1, C2, C3, C4.

b. The items are: C5, C6, C7, C8.

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A B C D
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

		Correlations			
		A	B	C	D
A	Pearson Correlation	1	.883**	.578**	.827**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	50	50	50	50
B	Pearson Correlation	.883**	1	.675**	.899**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	50	50	50	50
C	Pearson Correlation	.578**	.675**	1	.847**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	50	50	50	50
D	Pearson Correlation	.827**	.899**	.847**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	50	50	50	50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس العمر المؤهل الوظيفة الخبرة
/ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

		Statistics				
		الجنس	العمر	المؤهل	الوظيفة	الخبرة
N	Valid	50	50	50	50	50
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

		الجنس			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	48	96.0	96.0	96.0
	أنثى	2	4.0	4.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنة 25-35 من	11	22.0	22.0	22.0
سنة 36-45 من	21	42.0	42.0	64.0
سنة 46 من أكثر	18	36.0	36.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليساتس	21	42.0	42.0	42.0
ماسنر	12	24.0	24.0	66.0
عليا دراسات	17	34.0	34.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid جامعي أستاذ	13	26.0	26.0	26.0
معتد ومحاسب حسابات محافظ	16	32.0	32.0	58.0
المحاسبة مهنة ممارس	21	42.0	42.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 05 من أقل	11	22.0	22.0	22.0
سنة 05-10 من	16	32.0	32.0	54.0
سنة 10-15 من	16	32.0	32.0	86.0
سنة 15 من أكثر	7	14.0	14.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A

/CRITERIA=CI (.95) .

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A1	50	3.7200	1.05056	.14857
A2	50	3.4800	1.14713	.16223
A3	50	3.1400	1.42871	.20205
A4	50	3.6200	1.22708	.17353
A5	50	3.4400	1.26427	.17879
A6	50	3.3000	1.16496	.16475
A7	50	3.5400	1.24884	.17661
A8	50	3.8400	1.13137	.16000
A	50	3.5100	.99867	.14123

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A1	4.846	49	.000	.72000	.4214	1.0186
A2	2.959	49	.005	.48000	.1540	.8060
A3	.693	49	.492	.14000	-.2660	.5460
A4	3.573	49	.001	.62000	.2713	.9687
A5	2.461	49	.017	.44000	.0807	.7993
A6	1.821	49	.075	.30000	-.0311	.6311
A7	3.058	49	.004	.54000	.1851	.8949
A8	5.250	49	.000	.84000	.5185	1.1615
A	3.611	49	.001	.51000	.2262	.7938

T-TEST

```

/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B
/CRITERIA=CI (.95) .

```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
B1	50	3.3800	1.38343	.19565
B2	50	3.6600	1.00224	.14174
B3	50	3.5600	1.28031	.18106
B4	50	3.5200	1.32849	.18788
B5	50	3.7200	1.32542	.18744
B6	50	3.7600	.71600	.10126
B7	50	3.4800	1.32849	.18788
B8	50	3.7200	.88156	.12467
B	50	3.6000	.89107	.12602

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
B1	1.942	49	.058	.38000	-.0132	.7732
B2	4.656	49	.000	.66000	.3752	.9448
B3	3.093	49	.003	.56000	.1961	.9239
B4	2.768	49	.008	.52000	.1424	.8976
B5	3.841	49	.000	.72000	.3433	1.0967
B6	7.506	49	.000	.76000	.5565	.9635
B7	2.555	49	.014	.48000	.1024	.8576
B8	5.775	49	.000	.72000	.4695	.9705
B	4.761	49	.000	.60000	.3468	.8532

T-TEST

```
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 C
/CRITERIA=CI (.95) .
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
C1	50	3.4000	1.21218	.17143
C2	50	3.4200	.99160	.14023
C3	50	3.3000	1.40335	.19846
C4	50	2.3600	1.12050	.15846
C5	50	3.5600	1.10951	.15691
C6	50	3.9000	.86307	.12206
C7	50	3.7000	1.11117	.15714
C8	50	3.6600	1.23899	.17522
C	50	3.4125	.76526	.10822

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
C1	2.333	49	.024	.40000	.0555	.7445
C2	2.995	49	.004	.42000	.1382	.7018
C3	1.512	49	.137	.30000	-.0988	.6988
C4	-4.039	49	.000	-.64000	-.9584	-.3216
C5	3.569	49	.001	.56000	.2447	.8753
C6	7.374	49	.000	.90000	.6547	1.1453
C7	4.455	49	.000	.70000	.3842	1.0158
C8	3.767	49	.000	.66000	.3079	1.0121
C	3.812	49	.000	.41250	.1950	.6300